



جيل جديد
IEN I.84A
JIL JADID



البرنامج السياسي 2021

6	ديباجة
8	المقدمة
12	الفصل 1
12	الإصلاحات الحكومية والمؤسساتي
14	1. إعادة بناء الثقة : الأخلاق العامة و القضاء على الرشوة
16	2. إصلاح الدولة والمؤسسات.
17	3. استقلالية العدالة.
18	4. الإصلاح الإداري.
19	5. الدفاع الوطني:
21	6. أمن المواطنين:
22	7. التخطيط العمراني وتسيير المدينة:
24	الفصل الثاني
24	الموارد البشرية: ثروة الأمة
25	1. الحفاظ على الأسرة
26	2. تعزيز الهوية الوطنية و تثمينها
27	3. الجالية الجزائرية في الخارج، الثروة البشرية
29	4. قاعدة التعليم الوطني عال الأداء
31	5. بناء جامعة ناجحة والارتقاء التعليم العالي.
33	6. تعزيز التدريب والتعليم المهنيين
	7. تطوير الثقافة
	34
36	8. دعم الرياضة والأنشطة الترفيهية

- 38 .9. ضمان نظام صحي وتضامني فعال
- 42 .10. حماية الفئات المعوزة
- 43 الفصل 3
- 43 التنمية الوطنية
- 44 .1. أي نظام اقتصادي؟
- 47 .2. الفلاحة
- 50 .3. الطاقات والفاعلية الطاقوية
- 52 .4. الصناعة
- 54 .5. الرقمنة والانترنت
- 56 .6. النظام المصرفي والنقدي
- 58 .7. التشغيل
- 60 .8. الإسكان والمدينة
- 62 .9. التنقل والمواصلات
- 63 .10. البيئة
- 65 .11. السياحة
- 67 الفصل 4
- 67 السياسة الخارجية
- 68 .1. السياسة الخارجية
- 70 .2. اتحاد المغرب العربي
- 71 .3. المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO
- 72 .4. الاتحاد الأوروبي
- 73 .5. جامعة الدول العربية

ديباجة

إن جدول الأعمال السياسي لجيل جديد مصمم على أساس طموحات بلدنا، مع مراعاة حقائق مجتمعنا والعالم من حولنا. ومن خلال مجموعة من الأهداف والمقترحات الملموسة، نهدف إلى تطوير وطننا بما يتماشى مع حقائق عالم اليوم وبتكليف استجاباتنا مع قيود وتحديات المجتمع والبلد. وهو يعبر عن رؤية لإمكانية البناء، انطلاقا من الواقع الفعلي. وقد تم النظر في تصميم مجالين رئيسيين من مجالات الحياة البشرية. ولهذا البرنامج اهتمام ملموس بما يلي:

o المجتمع، الذي يثير في الواقع تساؤلات جوهرية بشأن معايير وأسايب عمله المتأصلة، وبالتالي القيم التي يقوم عليها. أسئلة يجب أن تجيب عليها إذا أرادت ترك التخلف الذي عانت منه الجزائر لفترة طويلة. وهكذا فإن دور الأسرة وعملها، والعلاقة بين الرجل والمرأة، والديموغرافيا، والترابط بين الدين والحياة العامة، والهوية، واللغات، والعلاقة بالعمل، والعلاقات بين الأفراد وحرية الضمير، كلها مواضيع حساسة. وكثيرا ما تكون مصادر للصراع والاختلاف وأوقات العنف الكثيرة جدا. حيث ينبغي التعامل معها على وجه الاستعجال بروح من الانفتاح، ولكن أيضا بإلحاح لتقديم رؤية مثمرة وثنائية وإنتاجية للسكان

وقد نوقش هذا المجال من "القضايا المجتمعية" باستفاضة في مشروع مجتمع جيل جديد www.jiljadid.org، وبالتالي فهو لا يدعو إلى تطورات طويلة. غير أن الفهم العميق للبرنامج الموصوف أدناه لا يمكن أن يكتمل بدون العودة إلى أساسيات تحليل جيل جديد. وتكرر التوصيات الناتجة عن ذلك في هذا البرنامج، دون الرجوع، في تطورات طويلة، إلى

الأسباب التي حددت من أجلها. ومشروع المجتمع الذي وضعه جيل جديد هو الأساس الفكري والمذهبي للنهج العملي المقترح هنا. وعلى وجه الخصوص، سيقتراح الفصل المتعلق بتكوين الإنسان ترجمة هذه الأفكار إلى نهج ملموس وواقعي.

o إن مجال تنظيم السياسة العامة يعد واحدا من بين التحديات التي تواجه الدولة في الطريقة التي تنظم بها سياساتها، نظرا للتغيرات المجتمعية التي حدثت خلال السنوات 30 الماضية. تميزت هذه الفترة بالعديد من الأسئلة حول مكانة ودور الدولة والإدارة العامة، وأساليب تنظيمهما وتشغيلهما ومراقبتهما؛ والمسائل التي تشكك بدورها في المهارات التي يسعى إليها المديرين العامون والأساليب التي يستخدمونها في أنشطتهم الإدارية. وبالإضافة إلى هذه العناصر، يؤثر أسلوب التنظيم على القرارات السياسية ويشترط فعالية العمل العام. ويجب أن تكون هذه المنظمة السياسية قادرة على مواجهة القضايا الحقيقية بدعم جماهيري نشط.

ورحنا بالأهداف المحددة بوضوح، يجب أن يتيح أسلوب التنظيم السياسي للدولة تكييف أعمالها وآلياتها السياسية والإدارية بشفافية تامة، مع السعي إلى الحصول على تأييد شعبي واسع النطاق.

وهذا جانب أساسي يجب أن تكون فيه شرعية العمل وفعاليتها العملية أهدافا ثابتة. ويمكن أن يؤدي توافق الآراء القوي إلى تقدم كبير في سيادة القانون والديمقراطية. إن الانقطاع الحقيقي عن النظام السابق سيدخل البلد في مرحلة جديدة من بنائه.

وسيتعين تصميم المنظمة الإقليمية وفقا للاحتياجات الحقيقية على المستويات المناسبة.

والهدف هو وضع تصميم مؤات للمبادرة المحلية. وهناك حاجة إلى تخصيص السلطات

والسلطات في المناطق التي يتم فيها التعبير عن المشاكل.

وبالنسبة لجيل جديد، من الضروري توضيح هذه المفاهيم للجمهور، الذي سيصاغ حوله برنامجہ للسنوات القادمة.

وبالتالي، فإن بناء سيادة القانون يتطلب عمليات ديمقراطية يقوم بها المواطنون المدركون لحقوقهم وواجباتهم. وينطوي الحصول الكامل على الجنسية على عدة مستويات من العمل، بدءاً بما يلي:

- تكوين المواطن لأن المواطنة يجب أن تكون وعياً باستقلال كل فرد ومسؤوليته بوصفهما مسؤولين عن أفعالهم، الجيدة أو السيئة.
إن المواطنة هي نتيجة لتطور عقلي يقود الفرد من وضع سلبي يتمثل في الانتماء إلى مجموعة محدودة (الأسرة، والقبيلة، والمنطقة، والعرق، وما إلى ذلك) إلى منصب نشط بوصفه عضواً في مجتمع وطني، ومسؤول عن نفسه وعن إخوانه المواطنين، وإدراكاً منهم لاختياراته الاجتماعية والسياسية.
- دعم الديمقراطية على جميع المستويات التي تشمل الجماعة. فالديمقراطية، قبل تجسيدها في قواعد وإجراءات تعكس التعبير عن الإرادة الشعبية، هي في المقام الأول حالة ذهنية تعزز إدارة شفافة وعادلة للمصالح الجماعية.
وبالتالي، فإن الديمقراطية تناشد القيم التي يجب أن يستوعبها المواطنون أولاً. القدرة على الحوار، والاستماع للآخرين، وتغيير موقف المرء القائم على الحجج العقلانية، ومزامنة الجهود، والنظر في مصالح الآخر، وإبراز الذات في المستقبل... هل كل الصفات المطلوبة لتحقيق ديمقراطية فعالة
ويجب عدم الخلط بين الديمقراطية ونماذج المجتمعات الغربية، التي لا تزال بعض جوانبها غريبة عن نظرنا إلى العالم. وعلى وجه الخصوص، شكل من أشكال الفردية المفرطة والمادية المجردة من الإنسانية التي تشكل جزءاً من جرف عصري من الجوهر

الاستهلاكي، يتعذر الوصول إليه وربما يتعارض مع أساليبنا ومستويات معيشتنا ويجب أن تؤدي الديمقراطية في الجزائر إلى إعادة إقامة روابط التضامن والمعونة والاحترام بين الجميع. فالمساواة والعدالة الاجتماعية والتضامن والمصلحة العامة يجب أن تصبح حقائق حية وليست شعارات سياسية بدون مضمون أو واقع.

- بناء حكم القانون الدائم: فالجنسية والديمقراطية لا يمكن أن يتم استيعابهما في العقلية المحيطة بهما وأن يكونا قائمين على السلوك من دون أن تدعمهما ترسانة قانونية وتنظيم سياسي للدولة يطبقهما في كل الظروف. ومن الناحية المؤسسية، فإن السمة الحقيقية الوحيدة للحفاظ على سيادة القانون هي وجود هيئات مخولة بوضع المعايير ونشرها ورصد صلاحيتها وضمان تطبيقها.

ومع ذلك، وقبل عرض المستقبل المحتمل، لا يزال من الضروري فهم الواقع الحالي، المعقد الذي كثيرا ما يفلت عمله من الحكم التلقائي.

ولذلك، من الضروري استثمار عمل طويل من التوثيق والتحليل والتفكير لتحديد التحديات الراهنة التي يجب أن تواجهها الجزائر، على الأقل في الخطوط العريضة لها. التحديات التي هي نتيجة الديناميات التي غالبا ما تكون متعددة ولكن لا يمكن إدراكها جدا من قبل الوعي

المقدمة

منذ 22 فبراير 2019 , شهدت الجزائر معلما تاريخيا استثنائيا. وبطريقة سلمية , قاد الشعب الجزائري ثورة هادئة سيكون أثرها عميقا , رغم مخاطر الصدمات غير المتوقعة.

ستؤدي هذه الثورة إلى قيام جزائر جديدة إذا تأكدت عملية بناء سيادة القانون والسيطرة على الديمقراطية. ولا يمكن تحقيق هذين المشروعين إلا إذا وجدت المواطنة الظروف اللازمة لتنميتها.

لا منعزلة ولا منفتحة, ظلت الجزائر غامضة في خياراتها. ومن المفارقات, أن الجزائر, بموقعها الجغرافي تعكس الديناميكيات العالمية العظيمة بحكم الجغرافيا السياسية للمنطقة, وفي الواقع, مستقبل جزء من الإنسانية.

ومن بين أشد المعوقات التي تواجهها الجزائر والتي يجب النظر فيها بجدية من أجل نجاح تنميتها, هناك المعوقات الداخلية والخاصة بها, ومن ثم هناك المعوقات الخارجية لها والتي غالبا ما تكون عالمية

يمكن أيضًا رؤية سياق المحتوى من زاوية "الاتجاه الثقيل" الذي يتم تحديده بطريقة أو بأخرى. بالتالي, فإن القيد ليس عقبة مطلقة, ولكنه مصدر حاسم يُلزم صانعي القرار بابتكار وسائل جديدة ونماذج جديدة في مجال الممكن, من أجل التكيف مع عالم متغير. فمثال الطاقة توضيحي إذ تشكل النهاية المتوقعة للنفط قيّدًا, ولكنها في نفس الوقت تدفع الإنسان إلى التكيف من خلال استغلال موارد الطاقة البديلة, فيصبح تطوير إنتاج الطاقات المتجددة أمرا أساسيًا يجب أخذه في الاعتبار

القيود الداخلية هي قيود اجتماعية, واقتصادية, وثقافية, وسياسية. وستكون هذه المسائل موضوع مقترحات ملموسة في هذا البرنامج. سنتناول, في المقدمة, السياق والمسائل الرئيسية الضرورية للجزائر والتي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار بوصفها عناصر أساسية في صياغة القرارات الاستراتيجية المقبلة.

وستعالج هذه المسائل هنا دون الحاجة إلى معالجتها بتعمق. فأى برنامج سياسي طموح وواقعي لا يمكن تطويره عن طريق التعقيم عليه إذا يجب أن يكون له منظور طويل الأجل ويجب توقع أفق عام 2050 إذا أردنا أن نكون منسجمين مع التطور العالمي.

ويمكن تلخيص هذه الاتجاهات الرئيسية أو القيود الرئيسية في المواضيع الأحد عشر التالية؛ ولا يحدد ترتيب اقتباسها درجة الأهمية:

1. العولمة:

تحالف بين ليبرالية جامحة وصناعة مالية بلا حدود وبديلة للأنشطة الصناعية، أصبحت العولمة حقيقة ملموسة. ومع ذلك، فإن الاختلالات التي تسببت في إحياء ردود الفعل لحماية الأمم. أدت عمليات النقل المكثفة للصناعات إلى آسيا لأسباب تتعلق بتكاليف العمالة والمواد الخام إلى إضعاف الاقتصادات الأمريكية والأوروبية وعززت ظاهرة البطالة وانخفاض مستويات المعيشة. وهذا جزئياً سبب تعرض التيارات الليبرالية في السنوات الأخيرة لانتقادات متزايدة بينما نجحت التيارات القومية مرة أخرى.

من المستحيل على أي بلد، وخاصة الجزائر، بالنظر إلى موقعها الجغرافي، أن يعتقد أنه يمكن أن يعيش على هامش العولمة. لا يمكن للجزائر أن تتطور. ولكن، لن يكون العثور على مكان جيد في هذا المد والجزر للعولمة أمراً سهلاً، على الرغم من أنه ضروري للغاية لضمان مستقبل مستدام.

السؤال الذي سيُطرح بشكل حاد في العقد القادم، لأنه سيكون من الضروري تنظيم ومراقبة وتنظيم علاقاتنا مع المجموعات الدولية الكبيرة مثل منظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمغرب الكبير وكذلك مجموعات أخرى.

2. عولمة التمويل:

منذ الحرب العالمية الثانية وبالتحديد منذ اتفاقيات بريتون وودز (يوليو 1944)، كان العالم يعمل عملياً بعملة دولية واحدة، الدولار الأمريكي. في أعقاب مؤتمر يالطا، ختم حلف كوينسي تحالفاً (تم تجديده في عام 2005) بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، ولكنه كرس أيضاً الدور السائد للدولار باعتباره العملة الوحيدة في تجارة النفط، فأنجب بترودولار. وهذا الوضع المهيمن للدولار جعل هذه العملة احتياطياً وملجأً للنظام المالي الدولي. إذ أن الاضطرابات الجيوسياسية، وصعود الاقتصادات الآسيوية، وعودة روسيا كقوة عسكرية، وظهور بلدان جديدة

على الساحة العالمية، أدت في الوقت نفسه إلى انسحاب الولايات المتحدة نسبيًا. اليوان ، الروبل أو اليورو ، دون نسيان المقايضة ، أصبحت هذه العملات بمثابة المنافسين الخطيرين للدولار. وقد فتح هذا الانكسار خرقًا لتشكيك أوسع نطاقًا في النظام النقدي الحالي.

لذلك سيتعين على الجزائر متابعة التطورات في العملات الدولية عن كثب والحماية من الصدمات المستقبلية، التي ربما لا مفر منها، للنظام المالي العالمي في شكله الحالي.

3. التقدم العلمي والتكنولوجي :

يعمل العلم والتقدم التكنولوجي على إحداث تحول جذري في أشكال النشاط البشري وإمكانياته في جميع المجالات. إن البحث الأساسي والتطبيقي هو بلا شك محرك الحضارة الجديدة في طور التكوين. إن تطوير التكنولوجيات في الإنتاج الصناعي وكذلك في الزراعة أو الصحة أو أوقات الفراغ له من القوة ما يجعل مفهوم الحياة أو الطبيعة، في كلمة ، الواقع يتحول. يتم بناء مدن بأكملها على أساس مفاهيم جديدة. تم إحداث ثورة في وسائل النقل. عصر التكنولوجيا يترسخ في كل مكان. تتطور الأساسيات مع تغير المناخ، ونضوب الموارد بشكل عام والهيدروكربونات على وجه الخصوص. أخيرًا، تحت الضغط البيئي، نشهد تحولًا للتكنولوجيات، تسبب نفسها في التغيير الاقتصادي. تدفع القيود الطبيعية نحو التحول البيئي، لكن هذا سيؤدي، بحكم الواقع، إلى انتقال اقتصادي إلى أشكال جديدة ربما لم يسبق لها مثيل.

بالنسبة للجزائر، من الضروري أن تكون جزءًا من ديناميكية الابتكار والبحث.

4. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة (ICT):

لقد غيرت قوة التقنيات، ولا سيما تلك المطبقة على المعلومات والاتصالات، السلوك البشري بالفعل. إن سرعة المعلومات، ونقل الصوت والصورة في جميع أنحاء العالم، والاتصالات المتعددة والتي يسهل الوصول إليها على نطاق واسع لا تؤثر فقط على الثقافة، ولكن أيضًا على نفسية الأفراد والشعوب وتؤثر على جميع مجالات الحياة.

إن الوصول الفوري إلى جميع المعلومات، والتنسيق عبر الشبكات الاجتماعية، وإمكانيات التلاعب بالرأي، إلخ. هي بالفعل في قلب استراتيجيات القوى المختلفة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو إعلامية. هذا الواقع الجديد، بالإضافة إلى التطور السريع والمتسارع للغاية، يشكل عالم الغد. حيث لا يمكن إخفاء الكثير من المعلومات. الحكام مدعوون إلى مزيد من الشفافية في إدارة

الشؤون العامة وإلى مزيد من الاحتياطات في حياتهم الخاصة. تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حاليًا في قلب نقلة نوعية في الحضارة. من جانبها، تتحكم الدول في السكان بشكل متزايد وقوي بفضل الرقمنة المعممة.

سيتعين على الجزائر أن تستثمر في اقتصاد المعرفة من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة الإلكترونية، والمصادر الإلكترونية، والتنمية الإلكترونية من خلال تمويل الابتكار.

5. تغير المناخ والعجز المائي:

بدأت الاضطرابات المناخية التي توقعها المجتمع العلمي بأكمله في الظهور في الأفق. تتزايد الكوارث الناجمة عن الاضطرابات المناخية في العالم، مما يتسبب في أضرار مادية كبيرة: التصحر، والاضطرابات الموسمية، والأمطار الطوفانية، والفيضانات الكارثية، والأعاصير ... هي محل الأخبار العالمية كل يوم.

إن احتمالية حدوث تغير مناخي كبير تشكل تهديدًا للجزائر، وهذا القلق الوطني مشروع من خلال حقيقة أن آثار الاضطرابات المناخية جعلت من الممكن تسليط الضوء على ضعف اقتصادنا (الذي يعتمد أساسًا على الزراعة) ومواردنا الطبيعية، ولا سيما مشكلة نقص المياه. سيكون لنقص المياه عواقب وخيمة على كل من الزراعة وحيوية مناطق واسعة جدًا من البلاد (شبه صحراوية أو صحراوية)، مما يتسبب في تحركات سكانية ستكون بدورها مصدر توترات اجتماعية وسياسية. يجب إدراج قضية المياه ضمن الأولويات الحيوية والاستراتيجية للبلاد.

6. التحركات السكانية والنمو الديموغرافي:

تجد الجزائر نفسها على طريق الهجرات الجماعية من الجنوب إلى الشمال، وبالتالي تواجه مسألة حساسة للغاية ليس فقط للهجرة الأفريقية على أراضيها (التي لديها أهداف التوطين أو الانتقال) ولكن أيضًا هجرة مواطنيها التي تشكل نزيف في النخبة.

الجزائر، مثلها مثل البلدان الأفريقية، تشهد نموًا ديموغرافيًا قويًا للغاية يمكن أن يعرض للخطر أي سياسة تنموية. هذا التضخم السكاني يفرض ضغوطًا مفرطة على البيئة وبلغي فعليًا جميع آثار النمو الاقتصادي الضعيف جدًا لاستيعاب الاحتياجات الجديدة والرغبة في تحسين مستويات المعيشة.

7. المخاطر الرئيسية:

لقد عاش العالم عاما 2020 سنة صعبة وحاسمة عقب انتشار وباء كوفيد 19. وقد كشف ذلك عن هشاشة أنظمة حياتنا والحاجة إلى تصميم آليات أمنية وحماية السكان. يمكن أن تكون المخاطر الرئيسية من أصل بيولوجي (فيروسات, بكتيريا, إلخ), كيميائية, فيزيائية, جيولوجية (الزلازل, الفيضانات, إلخ). يجب أن يقودنا بُعد الأمن القومي فوق مفهوم الأمن المسلح إلى صياغة أدوات متعددة التخصصات واحتياطية للأمة.

8. تراجع الاحتياطيات الهيدروكربونية والطاقات المتجددة:

لقد فرضت ندرة الموارد الهيدروكربونية ونضوب النفط والغاز الطبيعي نفسها في العقود الأخيرة, وهو واقع يتفق عليه جميع الخبراء. ستكون الآثار هائلة. العلاقة بين التنمية الصناعية وتوافر الطاقة المتاحة تعد جوهرية فكل حضارة صناعية تعتمد عليه. يعد انعكاس تكلفة الطاقة عائقا رئيسيا أمام النمو الاقتصادي حيث أصبح الاستثمار في الطاقات المتجددة وسياسة تحول الطاقة اتجاهاً رئيسياً في البلدان الأكثر تقدماً.

سيتعين على الجزائر اتباع سياسة الحذر الشديد في استغلال مواردها النفطية والغازية واستخدامها, ويتعين عليها أيضا أن تضمن للأجيال القادمة, على الأقل لأكثر من خمسين عامًا, حدًا أدنى من الاحتياطيات الاستراتيجية لاستهلاكها الداخلي غير القابل للاختزال. من غير المعقول تحويل احتياطياتنا النفطية إلى احتياطيات نقدية يمكن تخفيض قيمتها إلى قيمة الورق المطبوع عليها. بالإضافة إلى ذلك, يجب أن يكون إتقان عملية إنتاج الطاقة من الطاقة الشمسية والموارد المتجددة الأخرى أحد الأهداف الرئيسية للبلاد.

9. استنزاف الموارد الطبيعية بخلاف الهيدروكربونات

كما أن ذروة النفط جعلت البشرية تدرك أن غالبية المواد والمواد النبيلة قابلة للاستنفاد أيضًا. ومع ذلك, فقد تم بناء حضارة اليوم على توافر المواد الخام اللازمة للعملية الصناعية. سوف تتفاقم التوترات الجيوسياسية عندما يتم فرض القيود التجارية التي تفرضها الدول التي تنتج مثل هذه المواد (المعادن, والغاز الطبيعي, والوقود النووي, والأتربة النادرة, وما إلى ذلك).

علو على ذلك , سترتفع تكلفة استخراج المواد الخام بشكل متزايد. إن الجمع بين التكلفة الباهظة للطاقة وندرة المواد الخام سوف يتباطأ إن لم يركد النمو الاقتصادي.

تواجه الجزائر , بقدر ما تواجه المجتمعات الصناعية , خطر انهيار النظام الاقتصادي والاجتماعي. إن ضعف النمو , خاصة إذا كان أقل من النمو السكاني , يقترن حتماً بالبطالة وفقدان القوة الشرائية والاضطرابات الاجتماعية في نهاية المطاف.

10. النزاعات الجيوستراتيجية:

القيود التي تم وصفها أعلاه تضع الدول في حالة من الصعوبة وتساهم في تأجيج التوترات المتزايدة بين الدول وبين تكتلات المصالح. تجد الدول القديمة المتطورة والمسلحة جيداً نفسها في الوقت نفسه محرومة من المواد الخام وفي حالة اختلال ديموغرافي, بينما تظل الدول الأخرى, الأصغر سناً والأكثر قوة والأكثر ثراءً في المواد الخام متخلفة, وغالباً ما تكون في قبضة الفوضى. السياسية ومقدمي العمالة, إن لم يكن من المرشحين للهجرة السرية. تمامًا مثل الحدود العاصفة بين كتلتين من الهواء, إحداها ساخنة والأخرى باردة, فإن البلدان الفقيرة المتاخمة للدول الغنية ستواجه أحياناً عنفًا شديدًا, بما في ذلك النزاعات المسلحة والحروب الأهلية والدمار.

تتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة من حيث المساحة والثروة الطبيعية والموقع الجيوسياسي. من الطبيعي أن تمارس عليها ضغوطٌ شديدة من قبل العديد من الشركاء الذين تتعامل معهم.

11. عالمية الثقافات والعنف المرتبط بالأيديولوجيات:

بالإضافة إلى الأسباب المادية والسياسية والاقتصادية التي تسببت في نشوء التوترات الدولية, أصبح تصادم الثقافات وتداخلها مصدرًا للصعوبات, و أحد العوامل التي تساهم في تفاقم الأوضاع وقد تصل الى العنف بين الدول. في حين أنه من المرغوب والضروري دفع الإنسانية نحو علاقات سلمية مبنية على التعاون والمساعدة المتبادلة, يجب ألا ننكر الواقع الحالي المتمثل في الصراعات الأيديولوجية والخلافات السياسية وتباين المصالح. الاقتصادية.

الفجوة الأيديولوجية بين الشمال والجنوب, بين الفقراء والأغنياء , وبين المتطور والمتخلف , مصدر توتر وإحباط وظلم واختلالات متعددة.

في المجال الذي يهمننا , تعاني جميع البلدان العربية الإسلامية عملياً من العنف والاضطراب السياسي الذي يعود أصله إلى تحول اجتماعي عميق يتبع انهياراً بطيئاً ولكن لا مفر منه للبنى التقليدية القديمة , مما يترك فراغاً نفسياً صادماً, لم تنجح حتى الآن القومية ولا الدين ولا سحب الهوية في ملء هذا الفراغ.

خاتمة بشأن القيود:

تتيح لنا هذه النظرة العامة السريعة للسياق الذي تتطور فيه الجزائر تحديد انعكاسنا على المستقبل الممكن بناؤه. سيكون للجزائر دور هامشي في مواجهة هذه التحديات لكنها لن تسلم من عواقبها. لذلك يجب على بلدنا أن ينظر في هذه القضايا بجدية واهتمام من أجل حماية نفسه على أفضل وجه ممكن من الآثار الضارة الواضحة وقبل كل شيء لإعداد أفضل النتائج الممكنة خلال هذه الفترة من التحول الحضاري من خلال اعتماد برنامج تنموي استباقي، ولكن في نفس الوقت مرتبط بالواقع.

الفصل 1

الإصلاحات الحكومية

والمؤسسات

التعريف بإصلاحات الدولة.

1. استعادة الثقة : الأخلاق العامة ومكافحة الفساد

2. إصلاح الدولة والمؤسسات

3. استقلال العدالة

4. الإصلاح الإداري

5. الدفاع الوطني

6. سلامة المواطن

7. تخطيط استخدام الأراضي وإدارتها

مقدمة لإصلاحات الدولة

بالإضافة الى كل ما قيل، تلوح في الأفق تحديات جديدة: النهاية الحتمية للنفط، والاضطرابات الخطيرة في النظام المالي العالمي، وزعزعة استقرار الدول من خلال الإرهاب، والاضطرابات على حدودنا، وما إلى ذلك.

ولكن من ناحية أخرى، تظهر عناصر أكثر مواتاة: مستوى وعي الجزائريين، وقدرتهم على التكيف، ورغبتهم الهائلة في التحرر من الاستبداد، والوسطية، والفساد، والبيروقراطية.

إن رياح التغيير التي تهب منذ 22 فيفري 2019 تساعدنا على المضي قدما. والتغييرات الجيوسياسية التي ستحدث في الأشهر أو السنوات المقبلة ستخدم قضيتنا. لكننا ما زلنا بحاجة إلى طبقة سياسية مستنيرة تكون قادرة على اتخاذ القرارات الصحيحة. ومن المحتم أن تتمكن قيادة البلد الآن من الاستفادة من الشرعية التي لا جدال فيها. سيكون من الأفضل لو كانوا ذوي كفاءة عالية. وحكم القانون والديمقراطية هو وحده الذي سيقودنا إلى هناك!

سيتوقف نجاح الإصلاحات على روح تغرس في الأمة أكثر مما يتوقف على تغييرات في نص الدستور أو القوانين الأخرى.

ويجب التعبير عن إرادة التغيير الحقيقي على أعلى مستوى في الدولة. ويجب أن تعبر هذه الإصلاحات عن العقيدة ولا تحمل صفة القيود المفروضة، ولذلك فإن السلطة لن تتوقف عن إطالة أمد حياة نظام أدين إدانة قاطعة!

إن فتح وسائل الإعلام الآن أمام كل من لديه ما يقوله سيكون علامة إيجابية، ودعوة إلى تجديد الثقة.

ومن بين العلامات الإيجابية الدمج الرمزي لحركة المواطنين في ديباجة الدستور.

ومع ذلك، لا بد من حدوث انقطاع نفسي بإزالة إسم جبهة التحرير الوطني نهائياً من الساحة السياسية فهذا الإسم يعود إلى الأمة وإلى الذاكرة الجماعية، وهو مقتبس في ديباجة الدستور وفي النشيد الوطني.

وستكون أقوى بادرة لإعلان جمهورية جديدة.

1. إعادة بناء الثقة : الأخلاق العامة و القضاء على الرشوة:

الأهداف:

- ❖ إسهام المواطنين في تسيير الجماعات المحلية.
 - ❖ تعزيز الشفافية في الشؤون العامة خاصة في توزيع الصفقات العمومية و المنح للمنظمات.
 - ❖ تقوية التواصل بين الدولة والإدارات.
 - ❖ القضاء على المحسوبية في المؤسسات العامة.
 - ❖ الإنقاص من الرشوة عن طريق تسيير محلي أكثر ديمقراطية.
 - ❖ لا مركزية القرارات على المستوى المحلي.
- إن الهدف الأول الذي يجب تحقيقه هو إعادة الثقة بين الحاكم و المحكوم. الثقة التي من دونها لا يمكن لأي أمة أن تحقق الاستقرار والتطور.
- يجب العمل بشفافية تسمح للمواطن الإطلاع على القضايا العامة.

يجب على رئيس الدولة التحدث الى الشعب بطريقة مباشرة أو من خلال ممثليه من أجل شرح الإجراءات و القرارات المتخذة.

مراقبة صارمة لمصاريف وميزانية الدولة.

تشجيع العمل الحزبي والنقابي؛ لأنه لا يمكن لأي دولة أن تتقدم أو تتطور من دون روح المواطنة. فأن تكون جزائريا لا يجب أن يقف عند كونك مولود في الجزائر أو من أبوين جزائريين، ولكن يجب أن يرتبط بمدى مشاركتك في الحياة العامة من خلال الحقوق والواجبات.

الثقة بين المواطن والرجل السياسي تعتبر قلب الديمقراطية المثالية. سلوك رجال السياسة يجب أن يكون مثاليا من أجل إعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم الأمر الذي يتعارض مع واقعنا اليوم؛ الملوث بالرشوة و المحسوبية. إن القضاء على سبب أساسي جعل المواطن يعزف عن الحياة السياسية لشرط ضروري من أجل نجاح عملية تعبئة المواطنين لمواجهة التحديات القادمة.

القضاء على أحد الأسباب الرئيسية لرفض المواطنين للسياسة أمر حاسم في تعبئة المواطنين لمواجهة التحديات المقبلة. والواقع الملحوظ في انحراف الموظفين السياسيين، الذي حرروا أنفسهم من كل الأخلاق العامة ومارسوا الفساد بكل أشكاله دون خجل، أدى إلى كسر حلقة الثقة بين الحكام والمحكومين. ستكون مكافحة الفساد محورا رئيسيا في تنمية البلد.

يجب إرساء الأخلاق العامة

الاقتراحات:

- ❖ التطبيق الصارم لمواد الدستور.
- ❖ تحديد الحصانة البرلمانية في العمل السياسي دون تمديدتها للأنشطة الاقتصادية.
- ❖ إصلاح القانون المتعلق بتمويل الأحزاب السياسية.
- ❖ فتح المجال الإعلامي.

- ❖ السهر على شفافية المساعدات العامة الموجهة للأنشطة السياسية والجمعوية. فالمساعدات الموجهة للأحزاب السياسية, يجب أن تكون محددة بعدد الأصوات وليس بعدد المقاعد.
- ❖ التقييم المستمر للسياسات العامة والجماعات المحلية.
- ❖ إقامة جهاز ردعي لمحاربة ارتشاء الأعوان العاميين وضد هدر المال العام.
- ❖ مرافقة هذا الجهاز بدورة تكوينية وتربوية حول أخلاق وكافآت المهنة.
- ❖ تطوير وسائل واتفاقيات تبادل معلومات بين الجزائر والدول المتعاونة من أجل محاربة الرشوة وظاهرة الفرار للخارج
- ❖ إقامة آليات لجمع المعلومات في مجال المالية على مستوى بنك الجزائر ومديرية الضرائب.
- ❖ التطبيق الصارم للأحكام القضائية.
- ❖ إعادة الأموال المنهوبة وإعادة المؤسسات المدانة للمال العام.
- ❖ حماية المؤسسات والموظفين في حالة اختلاس المسيرين.
- ❖ تعيين إداريين تحت رقابة السلطات العمومية والعدالة في حالة نزاع هذه الأخيرة مع المؤسسات وأرباب العمل.
- ❖ إقامة سياسة فعالة للوقاية من الرشوة على مستوى الإدارات.
- ❖ تقوية دور المديرية العامة للضرائب ومنحها استقلالية القرار..

2. إصلاح الدولة والمؤسسات:

الأهداف:

- ❖ بناء دولة القانون وتحقيق التوازن بين المؤسسات.
 - ❖ العمل على انشاء سلطة قضائية متمكنة وايجاد الشروط لكي تصبح مستقلة مستقبلا.
 - ❖ تعزيز الرقابة على البرلمان.
- إنه من المعروف أن الجزائر ومنذ الاستقلال لم تتمكن من بناء دولة القانون.
- يجب العودة الى الوازع الثقافي لنتمكن من فهم الأسباب التي حالت دون تحقيق حلم المؤسسين الأوائل للدولة في بناء دولة القانون.

في سياق تاريخي، فكرة "الوطنية" كانت الدافع الأنسب لذي أعطى حياة للأمة تحت مفهوم " إرادة العيش المشترك" متجاوزون كل الخلافات المجتمع التقليدي. بعد نصف قرن من الاستقلال، مفهوم الأمة يبقى غير متماسك لدى الوعي العام. و الذي زاد من حدة الأمر، الاستهلاك السريع و الغير الشرعي لرأس المال الرمزي لثورة التحرير.

ويرجع ذلك إلى أن الجزائريين يعتبرون الدولة , بتعبيرها الحالي , أداة مصطنعة في أيدي سلطة غير شرعية بدلا من كيان تنظيمي ينبع من الإرادة الشعبية و لا تعبر إطلاقا عن " الضمير الجماعي", حيث لا يمكن لأحد أن يتحمل ثقل التزاماته المدنية تجاهها. عندها أضحت الدولة تستقطب مخاطر الممارسة اليومية للسلطة وتفاقم التوترات حول التقسيم الأفضل الريع.

ومن أكبر المخاوف هو عدم التمكن من بناء دولة القانون والديمقراطية كطموح جماعي، بل سيكون استعمال القوة هو الحل الوحيد من أجل حماية هياكل ومؤسسات الدولة.

المقترحات:

- ❖ فتح نقاش وطني سلمي وشامل.
- ❖ تطوير آليات النظام شبه الرئاسي، بما في ذلك تعزيز وظيفة الحكومة.
- ❖ لن يكون على المؤسسات الأمنية بعد الآن أن تتدخل في الوظيفة السياسية أو الإدارة الحكومية. ويجب عدم الخلط بين الدفاع عن الدولة والدفاع عن النظام.
- ❖ تعزيز دور مجلس الأمن السامي عن طريق حماية أسس الجمهورية.
- ❖ إعادة التوازن السلطات لصالح البرلمان، وخاصة للرقابة التنفيذية.
- ❖ تعزيز الصلاحيات البرلمانية في مجال الرقابة التنفيذية.
- ❖ ضمان استقلال العدالة.
- ❖ إضفاء الطابع المؤسسي على تقييم السياسات العامة.
- ❖ ضمان وضع خطة وظيفية للمهام العليا للدولة.

3. استقلالية العدالة:

الأهداف:

- ❖ ضمان عدالة مستقلة عن السياسة.
- لابد من ضمان الاستقلالية والحياد لأنهما يشكلان المبدأين الأساسيين لأي نظام قضائي: فإنهما يضمنان للمتقاضين أن الحكم لن يتحدد إلا بحجج المناقشة القضائية، خارج أي ضغط أو تحيز.

يجب ضمان حياد واستقلالية القضاة بمنحهم طابع خاص وعدم اعتبارهم موظفين تحت سلطة وزارة ما كما أنه لا يمكن معارضة الأحكام الصادرة عنهم إلا من خلال الطعن.

وعليه فإن استقلالية العدالة تعتبر الضمان الوحيد لدولة القانون اين يمكن للمواطن أن يأمل بحيادية واستقلالية الأحكام القضائية.

استقلالية القضاء يجب أن تكون مضمونة بنص دستوري.

المقترحات:

- ❖ الإصلاح العميق للجهاز القضائي.
- ❖ تعزيز استقلالية القاضي وجهاز العدالة بنصوص قانونية.
- ❖ ضمان استقلالية القضاء عن الشأن السياسي.
- ❖ محاربة الرشوة.
- ❖ يجب أن تبنى قرارات التعيين والترقية على معايير موضوعية خالية من أي اعتبارات سياسية.
- ❖ استشارة القضاة وكل أعضاء الجهاز القضائي في وضع الأحكام التشريعية المتعلقة بالشأن القضائي وطريقة عمل العدالة.

4. الإصلاح الإداري:

الأهداف:

❖ القضاء على بيروقراطية الإدارات العامة وتحرير مبادرة المواطنين.

تعتبر البيروقراطية من بين الآفات الأساسية التي تعصف بالبلد. فهي تحط من معنويات المواطن وأصبحت العامل الرئيسي لتوسيع رقعة الفساد. وهي تمنع الطاقات وتمنع التنمية الاقتصادية والفكرية للجزائريين.

ولذلك يجب توجيه الجهود نحو تحسين عملية تبسيط وتحديث الإدارة، نظرا لتأثيرها القوي على الحياة اليومية للمواطن.

وعلاوة على ذلك، فإن مكافحة البيروقراطية محور برنامجي هام لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على مكافحة الفساد وتعمل على تحسين مناخ الأعمال التجارية وكفاءة التنظيم الإداري.

المقترحات:

❖ تبسيط العمليات التجارية في جميع القطاعات.

❖ بدء رقمنة ملموسة للإدارة.

❖ وضع اللمسات الأخيرة على رقمنة عملية الحصول على الوثائق الإدارية.

❖ تنظيم كافة مؤسسات الخدمة العامة (تفويض الاختصاصات، وهيكل الشبكات، وما إلى ذلك) من خلال إدارة جادة وصارمة.

- ❖ ضمان الشفافية من خلال التواصل الفعال (العلاقات العامة) بين المؤسسات الحاكمة والمحكومة.
- ❖ تجديد القوانين الداخلية للخدمة العامة واستحداث أدوات لإدارة الموارد البشرية.
- ❖ زيادة مرتبات الموظفين العموميين بما يتناسب مع مستوى تحقيق الأهداف المحددة في عقود الأداء لتوفير مزيد من المرونة وقلّة البيروقراطية.
- ❖ تخفيض عدد الموظفين العموميين.
- ❖ إصلاح نظام المعاشات التقاعدية بتخفيض سن التقاعد إلى 62 سنة.
- ❖ تعزيز المكاتب الوزارية، يجب أن يصل الوزير مع برنامج مر على أعضاء البرلمان، برفقة فريق، وتنفيذ الإدارة البرنامج بمدخلات تقنية فقط.
- ❖ الانفتاح على المرأة وإنعاش الإدارة العليا. تعزيز دور مختلف مؤسسات مراجعة الحسابات والرقاب

5. الدفاع الوطني:

الأهداف:

- ❖ ضمان الدفاع عن وحدة التراب الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية.
 - ❖ تعزيز الدور الدبلوماسي والأمني للوطن في المنطقة من أجل تحقيق الإستقرار الدائم.
- في كل ديمقراطيات العالم، تطورت وظيفة الأمن والدفاع لتصبح المحور الأساسي الذي تبنى من خلاله استراتيجيات الدول. فبينما انحصرت النظريات السياسية على السلطات الثلاثة، بالإضافة الى ادراج للسلطة الرابعة الإعلام. فإن منطق الممارسة السياسية أدمج البعد الأمني كسلطة بحد ذاتها. سلطة، تقوم مسؤوليتها على الدفاع العسكري للبلاد وكذا على توفير الإمكانيات من أجل أمنها الإستراتيجي.

وبالنسبة للجزائر، البلد الذي لا يزال هشاً، والذي يتمتع بوضع جغرافي استراتيجي حساس وله إقليم واسع وغني، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يظل هذا البعد مخفياً. ولكن من ناحية أخرى، سيكون من الخطر السماح بتنظيم هذه السلطات الأساسية بدون مبادئ توجيهية دستورية.

وبناء مستقبل خصب للبلاد يمر عبر تنظيم جميع المؤسسات التي تملك السلطة في إطار سيادة القانون، حتى وإن كان لا بد من إدخال تعديلات واقعية للسماح بالتطور السلس للنظام الحالي برمته.

وبالتالي، ينبغي للدستور، من وجهة نظرنا، أن يحتفظ بسلطات مؤسسية معززة لمجلس أمن رفيع المستوى تكون عناصره وصلاحياته صريحة رسمياً في الدستور، مع رجال مهنيين، ذوي كفاءة وحكمة. ويتعين أن تكون هذه المؤسسة تحت سلطة رئيس الجمهورية، ولكن ستكون لها سلطة تفكير واقتراحات حقيقية لاستراتيجيات منسقة في جميع المجالات المتصلة بالأمن الوطني. وسيكون مجلس الأمن الأعلى مسؤولاً عن الدفاع عن الجمهورية بموجب أحكام الدستور، وحماية السيادة الوطنية، والتراث الوطني، فضلاً عن البعثات الأمنية بمعناها الواسع.

من جهة أخرى، إنشاء وكالات مختصة بالأمن الغذائي، الصحي، التخطيط الإقليمي... الخ، ومع أنها أمور متعلقة بتنظيم الحياة العامة إلا أن عملية التنسيق يجب أن يشرف عليها المجلس الأعلى للأمن.

وبدورها، لن يكون على المؤسسات الأمنية بعد الآن أن تتدخل في الوظيفة السياسية أو الإدارة الحكومية. ويجب عدم الخلط بين الدفاع عن الدولة والدفاع عن النظام. وعلى وجه الخصوص، يجب ألا تصبح الأجهزة الأمنية الأداة السياسية أو القمعية أو للتلاعب لصالح أي طرف يرغب في الاحتفاظ بالسلطة أو الاستيلاء عليها. ويجب أن تكون في خدمة توافق الوطني والسلام المدني وأمن الدولة.

إن الجزائر بحاجة لنظرية أمنية تحوي السياسات الداخلية والخارجية وكذا المخططات الاقتصادية، الدبلوماسية والعسكرية. وقد أظهر تاريخ بلدنا أنه غني بقدرة نموذجية للمقاومة الشعبية. نظامنا الدفاعي يستوجب روابط قوية بين الجيش والشعب. وبهذا فإن المهمة الأساسية للجيش هي الدفاع عن الإقليم، فالجيش في خدمة الأمة بأسرها في ظل الشرعية الدستورية الصارمة ويجب ألا تتورط أو تتدخل في مناصب حزبية. بناء على ذلك، فإن نظام الدفاع الوطني يجب أن يقام وفق قاعدة دفاع شعبية وجيش محترف.

وتتمثل مهمة الدفاع الشعبي في تعزيز الجهاز الأمني لنظام الدفاع الوطني. ويجب أن يكون الجيش منفتحا على التكنولوجيات والتقنيات العسكرية الحديثة، ويجب أن يجهز نفسه بمعدات تلبي الاحتياجات الحالية. ويجب أن يقوم بلدنا بتحديث إمكاناته العسكرية. ويجب أن يكفل في الأجل القصير تنويع إمدادات الأسلحة وأن يحدد هدفه في تطوير صناعة أسلحة وطنية في إطار إمكانياتنا الاقتصادية، وربما بالتعاون مع الدول الصديقة.

يجب على الجيش الوطني أن يقوم وبصفة منتظمة بتدريبات ومناورات لزيادة قوته والحصول على قدرة رادعة قادرة على حماية الأراضي الوطنية من العدوان الخارجي المحتمل. ويجب أن تولى أهمية خاصة لعنصره البشري على جميع المستويات الهرمية. ولتحقيق ذلك، يجب أن تعطى الأولوية لنوعية التعيين وأن تكفل التدريب المستمر لجميع موظفيها.

أخيرا، الخدمة الوطنية يجب أن تصلح من أجل تحسين مشاركة الشباب الذين يتم استدعاؤهم أثناء وجودهم في الهيئة. وسوف يتم تقديم برنامج تدريب عقلائي يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجيش وكذا قدرات كل مجند. وستقتصر مدة الشكل العسكري للخدمة الوطنية على 06 أشهر ومدة

الشكل المدني على 12 شهرا , بما في ذلك ثلاثة أشهر مخصصة للتدريب العسكري. وستحدد سن الاستئناف تحت الأعلام بـ 18 سنة وستؤخذ في الاعتبار المناهج الدراسية والجامعية حتى لا تخل بدراسات المستقبل المسماة. وبالإضافة إلى ذلك , سيتمكن الأكاديميون من الوصول إلى النموذج المدني.

اقتراحات:

- ❖ تقوية ميكانيزمات الدفاع الشعبي تعزيزا للدفاع الرسمي.
- ❖ تسريع مسار عصرنة واحترافية الجيش.
- ❖ تقليص مدة الخدمة العسكرية لتصبح بستة أشهر.
- ❖ تسهيل الدخول للخدمة المدنية للجامعيين.
- ❖ تعزيز الحضور الدبلوماسي للجزائر في إفريقيا الشمالية و منطقة الساحل.
- ❖ مساعدة شركائنا في الساحل على إقامة دول مستقرة و فعالة بترجيح الحلول الداخلية للأزمات الإفريقية.

6 . أمن المواطنين:

الأهداف:

- ❖ ضمان الأمن الأقصى للمواطنين.
- ❖ تقليل نسبة القتل والجريمة المنظمة من خلال إقامة جهاز استعلامي متمكن، وقائي يحترم العدالة والقوانين.

لا يستطيع العنصر الاجتماعي أن يتجاهل كل العلل الاجتماعية (السرقه, والمخدرات , والبغاء , والجريمة , وإدمان الكحول , وما إلى ذلك) بسبب الافتقار التام إلى المعايير المرجعية , والمعايير الدافعة التي تدفع السكان الأصغر سناً إلى الانحراف.

إن منع الجنوح وحماية الأطفال, يسيران جنباً إلى جنب مع مكافحة الامتيازات, والفساد, و المحسوبية, والممارسات غير الشريفة, مما يزعج بشدة حساسية الجزائريين.

الجزائريون يحتاجون إلى معايير قوية, ونماذج إيجابية للنجاح, والتنمية الثقافية لتجنب الخمول والتسابق على الإثراء غير المشروع ومختلف الآفات الاجتماعية. ويجب أن تكون الوقاية أولوية في تعليم السكان والإشراف عليهم.

للأسف, لا بد من تعيير القمع وقياسه بهدف استعادة الجناة وليس الانتقام من الأعمال. ويجب أن يقتصر السجن الوقائي على الحالات الخطيرة. وينبغي تشجيع الأشغال العامة كجزاء أو عقوبة هدف إعادة إدماج المتهمين. ويجب أن تختفي عقوبة الإعدام في نهاية المطاف.

اقتراحات:

- ❖ إصلاح نظام إعادة التأهيل و السجن من أجل إعادة إدماج أكثر نجاعة في المجتمع.
- ❖ تحقيق الاستقرار السلم في حياة المواطنين بكل الوسائل الرديعية منها وسياسة ناجعة لإعادة تأهيل للشباب.
- ❖ استحداث وسائل عقاب جديدة و عدم الاقتصار على عقوبة السجن التي عادة ما تؤزم الوضع.
- ❖ تحضير المجتمع لإلغاء عقوبة الإعدام.
- ❖ إطلاق حوار وطني حول وسائل المراقبة الحديثة مما من شأنه الوقاية من الجرائم و لكن مع احترام الحريات الفردية.

❖ تحديد ومحااربة العوامل المساعدة على تفشي الانحراف و الجريمة.

7. التخطيط العمراني وتسيير المدينة:

الأهداف:

❖ تخطيط عمراني بما يتناسب وترتيب المدن والسكان.

❖ مخطط عمراني يتناسب مع المشاكل المحلية و تسريع اللامركزية.

❖ سياسة تخطيط حديثة من أجل مدن ذكية.

ويشكل التخطيط والتنمية المستدامة للإقليم, من حيث أهميتهما, الإطار الهيكلي للبرنامج. ويجب أن تسمح بالحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها, وهي أساس بناء القدرة التنافسية للأقاليم, وصانعي الثروة والقيم الفائضة, مما سيحول الإمكانيات الكامنة في بلدنا إلى تنمية ملموسة.

وفي الجزائر, كثيرا ما تُرجم تخطيط استخدام الأراضي إلى مجرد تحقيق الهياكل الأساسية و/أو المعدات الجماعية, دون أن يشارك في تنفيذ سياسات إنمائية إقليمية ومحلية حقيقية.

ومن شأن اللامركزية إيجاد مجالات للتآزر من أجل إقامة روابط وأوثق بين الشركاء وجعل الجهات الفاعلة المحلية في وضع يُمكنها من اتخاذ قرار في إطار الخيارات الوطنية, ومن ثم الجمع بين الحوافز والتناغم الوطني, على نحو يساعد على تحسين أفضل للتنمية المحلية

وكانت الإصلاحات التي اتخذتها الجزائر في عام 1983, ثم في عام 1998, وآخر إصلاحات التي أُعلن عنها في عام 2020, لصالح أسلوب جديد للحكم, مكرسة للتقسيمات الإدارية. وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه تحليل إصلاح عام 2020, إلا أن هذه التقسيمات, مهما كانت جيدة, لم تسمح بإعطاء وزن أكبر للجهات الفاعلة وسكان المنطقة. وانتهت هذه الإصلاحات بخلق نوع من الغموض في التسيير و تشتيت الطاقات

ولا يمكن تحقيق اللامركزية وعدم التمركز والتي يجب أن تصاحب هذا التقسيم، إلا إذا جعلنا من الممكن استخدام تنوع الحالات المحلية لإقامة مشاريع وتعاون ملائمين. ولذلك يجب على الدولة أن تتولى مسؤولية هذا التعبير المحلي دون التخلي بأي شكل من الأشكال عن تحقيق الأهداف العالمية. ولكن من الضروري لهذا السبب أن تضع الجهات الفاعلة التي تعمل على المستوى المحلي، أو مسؤولي الدولة أو المنتخبين، نفسها في نفس الوقت في هذا المنظور

وتبرز النتائج الحاجة إلى دعم التنمية المحلية بتعزيز السلطات المحلية في إدارتها للإقليم

ولأن المدن تركز على نحو متزايد الثروة التي تنتجها وتمتلكها (الموارد البشرية، والخدمات، والأعمال التجارية، والبحوث والابتكارات، وأنشطة التكنولوجيا المتقدمة)، فإنها بذلك تشكل محركاً للنمو والتنمية الاقتصادية. ويتمثل التحدي في إعادة هيكلة النظام الحضري بحيث يمكن تحسين نوعية حياة سكان المدن بصورة جذرية وفعالة. وتتطلب هذه السياسة إعادة تحديد تدابير الإدارة الحضرية والمشاكل الإيكولوجية، وظروف المعيشة، ونقاط التهميش حول المراكز الحضرية الرئيسية وداخلها.

وسيشمل التخطيط المكاني المتناسق علاقات جديدة بين المناطق الحضرية والريفية، والمدن والأرياف، والمناطق الساحلية والجبلية والجنوبية التي تتسم بانحسار السكان، وتدهور البيئة الطبيعية، والافتقار إلى ديناميكيات النمو.

وبدون الحكم مسبقاً على طبيعة الخيارات السياسية التي يمكن اتخاذها، يجب تقديم عدد من التوصيات من أجل إدارة أكثر كفاءة.

وينطوي هذا الواقع على إعادة التفكير في أسلوب الحكم واستخدام تقسيم إداري جديد يراعي البيانات الموضوعية للميدان ويعزز صنع القرار المحلي، الذي سيكون أساس التنمية المادية والبشرية للبلد. ومن الضروري أيضاً التفكير في فرصة إنشاء تجمعات إقليمية أو "قطب إنمائي" مما يتيح تعزيزاً تدريجياً لصلاحياتها على مدى عقد من الزمن. وستنتخب هذه المجموعات الإقليمية في نهاية المطاف.

اقتراحات:

- ❖ إنشاء أقطاب إنمائية تجمع الولايات حسب المنطقة المتجانسة، مع جمعيات منتخبة يكون دورها التنسيق من أجل تنفيذ المشاريع الإقليمية.
- ❖ ضمان التوازن الإقليمي في الاستثمار الاقتصادي.
- ❖ إصلاح قوانين الولايات والدوائر لتوسيع صلاحيات المسؤولين المنتخبين.
- ❖ تحسين التوزيع الإداري لزيادة الكفاءة.
- ❖ لا مركزية السلطات في الأساس في الإدارة الاقتصادية إلى الكيانات المحلية (الأراضي، والسجل التجاري، والموافقات، وما إلى ذلك).
- ❖ العمل تدريجياً بشروط التأهيل اللازمة مسبقاً لمرشحي المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية.
- ❖ إن رفع مستوى كفاءة مديري المدن يصبح ضرورة حتمية (التأهيل الأكاديمي أو أسلوب الإدارة).
- ❖ اتخاذ تدابير جذرية لتحديث وتنظيم النظام الحضري من أجل تحسين البيئة المعيشية للمواطن.

الفصل الثاني

الموارد البشرية: ثروة الأمة

1. الحفاظ على الأسرة
2. تعزيز الهوية الوطنية وتثمينها
3. الجالية الجزائرية في الخارج، الثروة البشرية
4. التعليم الوطني، الأساس
5. النهوض بالجامعة والتعليم العالي
6. تعزيز التكوين المهني
7. تعزيز الثقافة
8. دعم الرياضة والأنشطة الترفيهية
9. ضمان نظام صحي وتضامني عالي الأداء
10. حماية الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

الحفاظ على الأسرة

الاهداف:

- ❖ الحفاظ على الخلية الأسرية ودورها الهيكلي في المجتمع
- ❖
- ❖ الحفاظ على التضامن بين الأجيال
- ❖
- ❖ تعزيز دور الأسرة في تكوين المواطن

الأسرة هي البنية الأساسية للمجتمع، حيث تشكل روح الوطن فهي تنقله من جيل إلى جيل. إذ من الأهمية تناول هذا الموضوع بأقصى درجات الاهتمام.

في الجزائر، شهدت البنية الأسرية اضطرابات عميقة. من هيكله تقليدية، إلى تطور حداثه غير مدروسة، تحاول من خلاله التكيف مع التمدن، الانتشار المكاني وبالخصوص أنتشار قوي لفلسفة جديدة للحياة تركز أساسا: الفردية والمادية.

هزت صدمة التحضر القاعدة العائلية. فعلى سبيل المثال القيم القديمة مثل: التضامن، وروح الأسرة، والمشاركة، وجميع العادات التي تضي الطابع الرسمي على العلاقات بين أفراد الجماعة. والواقع أن نقل هذه القيم من جيل إلى جيل قد انهار بسبب اختلال التوازن الديمغرافي.

إن الانفجار في عدد حالات الطلاق هو شهادة على تفكك الأسرة وغيرها من العواقب السلبية. والطلاق آفة يجب محاربة أسبابها ويجب أن يرافقها منهج عقلائي لحماية المرأة والأطفال القصر وبالتالي الحفاظ على نواة الأسرة.

مقترحات:

- ❖ وضع سياسة ديناميكية لتنظيم النسل على المدى الطويل.
- ❖ مرافقة الأسر عند فترة الحمل والولادة من خلال التدريب المتكامل في أقسام الولادة أو غيرها من المراكز الصحية.
- ❖ إنشاء دور حضانة، وتشجيع صيغ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، على مستوى البلديات إذا لزم الأمر.
- ❖ المساعدة على تحقيق الاستقرار للأسر الشابة من خلال الدعم الموجه.
- ❖ توعية الشباب المتزوج حول السلوك في المنزل والحفاظ على العلاقة الزوجية.
- ❖ ضمان المساواة في الحقوق بين الزوجين من خلال ولاية قضائية عادلة.
- ❖ إنشاء خطة دعم ومرافقة للأسر التي تواجه صعوبات، خاصة في غياب الأب.

تعزير الهوية الوطنية وشمينها

الاهداف:

❖ تعزير الوحدة الوطنية مع إثراء الثقافات والهويات المحلية.

يجب أن تكون الوحدة الوطنية تعبيراً عن جميع الهويات المحلية دون أي إقصاء، من خلال السعي إلى سياسة ثقافية تعترف بتنوع الثقافات واحترام الهوية والحق في الاختلاف.

هذا القبول للاختلاف والتعايش يأتي من وعي المجتمع، ويقوم على أساس الفرد في حد ذاته، وينتهي بولادة هوية متعددة الأوجه. ويجب النظر إلى هذا التنوع على أنه عامل من عوامل الثراء والإثراء.

والهوية الثقافية الجماعية للمجتمع تقوم على تراكم الإنتاج العلمي والفكري والفني والمادي وغير المادي، مع النظر إلى تطوره عبر تاريخ المجتمع. هكذا هي ذاكرة المجتمع. إنها الوصية

إن إعادة تأهيل تاريخ الجزائر العميق سيسلط الضوء على الهوية الوطنية وبالتالي تعزير الوحدة الوطنية.

مقترحات:

❖ ضمان حرية التعبير وتشجيع التعريف بالهويات المحلية في إطار الوحدة الوطنية.

❖ إعطاء مكانة للطقوس الدينية الإباضية والتمثيلات التاريخية للإسلام المغربي.

❖ تنوع المشهد الثقافي.

❖ ضمان التكامل الوطني من خلال النظام الاقتصادي (التفاعل بين أقطاب التنمية).

- ❖ تعزيز التضامن مع المناطق الفقيرة
- ❖ إنشاء منصب حكومي للحفاظ على التراث الوطني وإثراءه وحماية الهوية الأمازيغية.
- ❖ تشجيع تناسخ الثقافات وتوحيد اللغة الأمازيغية.
- ❖ ضمان تعليم تكميلي محدد لكل منطقة، من التاريخ المحلي والإقليمي.
- ❖ زرع شعور وطني يعتز بالثورة الجزائرية، دون أن نجعل منها أداة حزبية.
- ❖ إزالة تراخيص المجاهدين الخاصة بالاستثمارات والأنشطة التجارية التي أصبحت أداة للانقسام بين الأجيال.

الجالية الجزائرية في الخارج، الثروة البشرية

الاهداف:

- ❖ الحفاظ على التواصل مع جاليتنا في الخارج.
 - ❖ ترسيخ هويتها والحفاظ على مستقبلها وتشجيعها على إفادة الجزائر بما كسبته من تجارب وخبرات.
 - ❖ تمكين الجالية بالخارج من المشاركة في تنمية بلدنا.
- إن مشروعنا الاجتماعي يهدف الى الاندماج الوطني. وعليه، فإنه يحرص على المشاركة الفعلية لجاليتنا الموجودة بالخارج في النهج الذي تسيّر به بلدنا، وهي عملية أساسية إذا أردنا أن نحافظ على الديمقراطية وننجح في مجتمع يمكن فيه الاعتراف بكل فرد كمواطن كامل. إن ظهور جيل جديد وُلِدَ ونَشَأَ في الخارج (في أوروبا على وجه الخصوص، وفي فرنسا بصفة خاصة) يجلب

آفاقاً جديدة لعلاقات أكثر توازناً، بين الجزائر وبلدان الولادة أو الإقامة هذه. عبر خبرتها المكتسبة في مختلف المجالات، وأيضاً ديناميكيته، وإمكاناتها الإبداعية والابتكارية، ومواكبتها للعصرنة، يمكنها أن تُؤَلِّد محاكاة محررة ومحفزة لشبابنا، في المجالين الاقتصادي أو العلمي.

إن دوام الروابط مع الجزائر يحفز هذا الجيل ويلهمه: فتعزيز العلاقات وتطويرها مشروطان بممارسة التبادل الدائم في جميع القطاعات. فمن خلال إنشاء شبكات من العلاقات المكثفة سنتمكن من ضمان استدامة "الروح الجزائرية" لمواطنينا، بغض النظر عن وضعهم القانوني، والمشاركة الحثيثة في إنعاش البلد وتنميته.

يجب تشجيع مساهمة الجالية الجزائرية في إنعاش الاقتصاد الجزائري من خلال التحفيز لجذب استثماراتها ومدخراتها. ويحتاج بلدنا أيضاً إلى الدراية العملية لجاليتنا في القطاعات التجارية والصناعية والقطاع الثالث (بما في ذلك الخدمات)، بحيث يمكن الاستفادة من رأس المال "المتمرس" الذي يُصاغ في ظل نظام اقتصادي مفتوح.

يجب على الجزائر أن تكسب كل هذه الإمكانيات البشرية والفكرية والاقتصادية التي تنتظر فقط أن تعطى لها الفرصة في التعبير والمشاركة، عبر تهيئة الظروف اللازمة في المستويات القانونية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المُصممة للاستفادة من خبرة أفراد جاليتنا.

المقترحات:

- ❖ تطبيق المساواة في المعاملة بين جميع المواطنين، بغض النظر عن مكان إقامتهم أو وضعهم القانوني، وإلغاء أي أحكام تتعارض مع ممارسة المواطنة الجزائرية.
- ❖ إنشاء بوابة مركزية لتسهيل وتبسيط الإجراءات القنصلية.
- ❖ إنشاء "محطة واحدة" لجميع الإجراءات الإدارية (الارشادات، الإقامة، الاستثمار) لمواطنينا الذين يرغبون في الإقامة، والاستثمار، والعمل، والقيام بالفتريات التحريبية ... بالجزائر.

- ❖ تسهيل ممارسة الخدمة الوطنية من خلال تنظيم الخدمة المدنية في الهيئات الدبلوماسية والقنصلية ومراكزنا الثقافية، وكذلك داخل مؤسساتنا في الجزائر.
- ❖ تلبية احتياجات النقل الجوي والبحري لجاليتنا بأسعار تنافسية.
- ❖ مساعدة طلابنا الشباب على التنقل بسهولة أكبر بين مكان إقامتهم (الدراسة) والجزائر (الدعم الجزئي لنفقات السفر، ومرافق الصرف النقدي، ...)
- ❖ إنشاء برامج تبادل خلال العُطل المدرسية لتعزيز العلاقات مع البلد الأم.
- ❖ إنشاء صندوق اجتماعي لتغطية تدابير التضامن مع الجالية الجزائرية في الخارج، وخاصة تجاه الفئات المعوزة من شيوخنا ومن المتقاعدين المعزولين: التأمين الصحي التكميلي، النفقات الجنائزية في حالة الدفن في الخارج، ودور التقاعد، وما إلى ذلك.
- ❖ تنفيذ سياسة "كرامة العودة" لمواطنينا الذين لا يحملون تصريح إقامة والذين يرغبون طوعاً في العودة إلى البلد مع احترام كرامتهم.
- ❖ إنشاء وكالة للترويج الثقافي والفني لنشر الثقافة الجزائرية داخل جاليتنا. وسيتم تشجيع إنشاء مدارس جزائرية (مثل المدرسة الثانوية الباريسية مالك بن نبي) في المناطق التي تضم حضوراً قوياً لمواطنينا، وسيتم تشجيع تدريس اللغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية.
- ❖ إنشاء مركز للدراسات حول تاريخ الهجرة ومساهمتها في جميع مراحل البناء في الجزائر، من أجل تسهيل عمل الذاكرة.
- ❖ الترويج لـ "بيوت الجزائر" و"بيوت الطلاب الجزائريين" وإطلاق موقع إلكتروني يعرض الإمكانيات الجزائرية من حيث القضايا الثقافية والاقتصادية ولكن أيضاً من حيث الفرص في سوق العمل، من أجل الترويج لعلامة "الجزائر".

- ❖ اعتماد حوافز لتشجيع وتسهيل الاستثمار الاقتصادي لجاليتنا (الاستقرار القانوني، والحوافز الضريبية، وما إلى ذلك)
- ❖ إنشاء بنك للتنمية (تتكون من ودائع المدخرين من الجالية الجزائرية في الخارج، ومشاركة الدولة والقروض الخارجية...) تستخدم أمواله لتمويل مشاريع اقتصادية (استثمارات، وإنشاء وحدات إنتاج جديدة، وشراء أماكن مهنية...) واجتماعية (اقتناء المساكن في الجزائر، والمساعدة لإعادة الإدماج الاجتماعي في البلاد...)
- ❖ تسهيل تحويل الأموال إلى الجزائر من خلال إنشاء فروع للبنوك الجزائرية في الخارج.
- ❖ عرض فرص التدريب المهني وفرص العمل في الجزائر داخل شركاتنا الخاصة والعامّة الكبيرة، من خلال منحة توظيف، لخريجينا الشباب.
- ❖ اعتماد تدابير لتشجيع الأستاذة الباحثين على تكوين، ولو عن بعد، فئتي المعلمين والطلاب الشباب، في الجزائر، والتعاون مع المختبرات الجزائرية في مشاريع البحوث.
- ❖ إنشاء مجموعات من الخبرات الميدانية على شكل فِرَقٍ مشتركة للتعليم الجامعي والبحث والطب والتكنولوجيات الجديدة.
- ❖ تسهيل نقل المهارات بين الخبراء رفيعي المستوى والجامعات الجزائرية (الجامعات الصيفية، وتوفير خرائط المهارات، ومهام الخبراء، والاستشارات، وما إلى ذلك)
- ❖ تطوير التبادلات والتوأمة بين المدارس والجامعات الجزائرية الكبرى والمؤسسات الأجنبية التي ترحب بالأوساط الأكاديمية الجزائرية، والاعتراف على نطاق أوسع بالشهادات التي يتم الحصول عليها في الخارج

قاعدة التعليم الوطني عال الأداء

الاهداف:

- ❖ تكييف الأجيال الصاعدة مع البرامج والأدوات الحديثة.
- ❖ خفض معدل التسرب من المدارس المتوسطة و الثانوية.
- ❖ تعزيز الصلة بين المدرسة وأسرة الطالب.
- ❖ تدريب الطلاب على الحياة الاقتصادية.
- ❖ تدريب الطلاب على المواظمة النشطة.

لا رؤية، ولا سياسة، ولا إرادة يمكن أن تنجح في بناء مجتمع متقدم إذا كانت لا تهتم بتربية الفرد وتعليمه.

الجزائر بلد شاب. والتعليم فيه حق للجميع، إذ كَوَّن العديد من الإطارات. ولكن من المؤسف أن هذه الإمكانيات يقيدها الضعف الملموس على مستوى التكوين، بالإضافة الى طريقة التسيير التي تتعارض مع الاحتياجات الاقتصادية، وأيضا سُح المعرفة بقوانين السوق، وضعف روح المبادرة الواجبة على العديد من الإطارات.

إن الطفل الجزائري الذي سيلتحق بصفوف الدراسة في سبتمبر من عام 2021 أن يتقدم، إن شاء الله، للحصول على شهادة البكالوريا في عام 2033، وأن يلج إلى سوق العمل في عام 2037 وأن ينهي حياته المهنية فيعام 2087! إن هذا الإسقاط للمستقبل يمثل تحديا فوريا وآنيا لنا لأن وضعية نظامنا التعليمي تثير أكبر قدر من القلق. فلا يمكن أن تترك الأمور على حالها، بل لابد من نقل المدرسة الجزائرية إلى مرحلة جديدة من تاريخها، مرحلة الجودة والأداء. وسيتعين على نظام التعليم الوطني أن يتكيف، سواء في هندسته المعمارية وأساليب عمله أو في أهدافه، مع عالم تنافسي وديناميكي مطلع بدرجة عالية تسوده التكنولوجيا الحديثة والكفاءة.

يتعين تقييم البرامج الوطنية وعرضها بالتناسق مع التقدم المحرز في شتى المجالات.

ماذا على الطفل أن يتذكر عند إتمامه مناهج المرحلة الأولى من التعليم؟ ولأي هدف يتم تكوين طلاب المدارس الثانوية، الذين ينهي 70 في المئة منهم نظام التعليم في هذا الطور، ويدخلون مرحلة مواجهة الحقائق القاسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية؟ على أي أساس يجب تصميم برامج الجامعة؟ هذه هي الأسئلة التي تهم الجميع حول تعليم أبنائنا.

ومن ناحية أخرى، فإن هيئة التدريس صغيرة السن وغير مستعدة في كثير من الأحيان لهذه المهمة. 40 في المئة من فئة المدرسين البالغ عددهم 400,000 معلم هم من خريجي الجامعات ولكن دون تدريب أو تكوين في علم التربية أو علم نفس الأطفال.

وفي حين أن البنية التحتية للتعليم ذات أهمية جوهرية، فإن الموارد البشرية لا تتطور بما فيه الكفاية موازاة بعدد التلاميذ المتزايد. وقد أصبح الثقل الزائد على الأقسام في المدارس عاملاً مزمنًا ومعتلاً لعملية الدراسة. ويجب البحث عن حلول في هياكل محدودة وأكثر ملاءمة و لا مركزية.

مقترحات:

- ❖ توجيه التعليم الابتدائي نحو التعليم الأساسي: القراءة، الكتابة، الحساب واللغات الأجنبية، بالإضافة إلى الأنشطة الرياضية، الترفيه، الموسيقى، الرسم، واللغات. تحت شعار: "يجب أن يحب الطفل المدرسة".
- ❖ تدريب الفكر النقدي والاستقلالية في التفكير، للطلاب.
- ❖ تمكين الطلاب من الوصول إلى الوسائل الحديثة و استخدامها: الإنترنت، الفيديو، التفاعل والتعليم عن بعد.
- ❖ تعليم لغات البرمجة والحوسبة.

- ❖ توفير التكوين المتواصل للمعلمين طوال حياتهم المهنية.
- ❖ مراجعة جميع الكتب المدرسية والسعي الى تحديثها المستمر وتعميمها من خلال إدراج برنامج حول اكتشاف العالم، الثقافات والأديان، اللغات والحضارات وتعليم القيم.
- ❖ تضمين أجزاء تتعلق بتدريس التاريخ المحلي والإقليمي، بخصوصياته الثقافية والاجتماعية في المناهج الدراسية (حتى 10 في المئة من محتوى البرنامج).
- ❖ تشجيع الرحلات المدرسية لاكتشاف البلد، من زيارات لمتاحف الفن والتاريخ هدف تأسيس جسر يصل بين المدرسة والثقافة، فضلا عن رحلات السفر الى الخارج قصد بلورة ما تم تعلمه من اللغات الأجنبية.
- ❖ مراجعة وضعية المعلم.
- ❖ تقليل الضغط الكمي على الأقسام في المدارس.
- ❖ تشجيع المدارس الخاصة من أجل تخفيف الأعباء العامة وإدماجها تحت صيغة "العقد البيداغوجي" يكون تحت إشراف مديرية التربية الوطنية على مستوى الولاية.
- ❖ اعتماد التجهيزات الخفيفة لتعزيز الممتلكات العقارية في الهيئات التعليمية غاية مضاعفة القدرات و الاختصار في مدة الإنجاز بشكل عام، وتجنب التجهيزات الثقيلة، تفاديا لكلفتها العالية و مدة تجهيزها الطويلة . وهذا من شأنه أن يقرب الطفل من إقامته مع تقليل عدد الطلاب في الفصل الواحد.
- ❖ يجب إدماج المدارس الخاصة إدماجا كاملا في نظام التعليم. ويجب أن تكون قادرة على الاستفادة من قدر أكبر من المرونة البرامجية تحت إشراف مديريات التربية و التعليم.

بناء جامعة ناجحة والارتقاء التعليم العالي.

الاهداف:

- ❖ تحسين حوكمة الجامعة من خلال إشراك المزيد من الطلاب، التسيير الإداري و كذلك أعضاء هيئة التدريس
- ❖ تدريب نخبة وطنية فكرية وعلمية لمواجهة التحديات الكبرى في القرن الحادي والعشرين كالمعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد.
- ❖ تحسين التصنيف الدولي للجامعات الجزائرية.
- ❖ ربط الجامعات عبر تجمعات للأنشطة الاقتصادية الجهوية غرض التوافق مع احتياجات السوق.
- ❖ تحسين عملية الاستقطاب للقطاعات الاستراتيجية للاقتصاد.
- ❖ تحسين معايير اختيار الشُعَب عند الدخول الجامعي من أجل التوزيع الأنسب حسب الملف الشخصي.

إن بناء الجامعة الجزائرية الحديثة يتم عبر تنظيم الإنتاج الفكري. فمن الضروري إذا، وضع سياسة تهدف إلى الجودة. ويتوجب أيضا أن تظهر رؤية جديدة للعلن تضم: أهداف التكوين، سياسة نيل الشهادة، إجراءات الولوج إلى الشُعَب، الارتقاء نحو التكوين يناسب مستوى الدراسات العليا والبحث العلمي، وكذلك الاستخدام الرشيد للهياكل والوسائل التعليمية. إنه لتحدي هائل.

سيتعين تقسيم الشُعَب ومضاعفتها غرض الحصول على دُفَعَاتٍ صغيرة. و من الضروري تجنب إهمال الطلاب الذين توجهوا الى شُعَب خاصة توفر فرص عمل قليلة. ويجب أن تكون المقاعد البيداغوجية متناسقة مع فرص العمل في السوق. هناك العديد من الاختصاصات الدراسية التي لا تحصل على اهتمام كبير، لكن بإمكانها ضمان مستقبل مهني لكثير من الشباب، ومن الأمثلة

الشائعة على ذلك: المالية، التجارة، القانون الدولي، اللغات، البيوتكنولوجيا المطبقة على صناعة الأغذية، الحوسبة الدقيقة، وما إلى ذلك. وينبغي أن يكون التعليم العالي مصمماً في صيغة تكوينٍ متخصصٍ وعمليٍّ حيث يكون قابلاً للتكيف مع الواقع اليوميّ.

تنظيم الدراسة يحتاج إلى تخفيف. يجب أن يكون الطلاب قادرين على التسجيل في عدد من الوحدات التي تختلف باختلاف قدراتهم وظروف معيشتهم. وينبغي إدخال مواد عامة جديدة لتشجيع الانفتاح.

يجب أن تكون الجامعات على اتصال مباشر مع المؤسسات. ولهذا يتعين إصدار تشريع ينظم هذا النوع من العلاقات ويُحَفِّزها. ويمكن فتح الجامعات والكليات من قبل المؤسسات الخاصة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستخدام الرشيد للهياكل والتجهيزات سيسمح بتحقيق ربحية أفضل للمدجات والفصول الدراسية والمختبرات الأخرى. ويمكن عقد الدروس في وقت متأخر من اليوم وحتى في المساء. وينبغي أيضاً أن يُنصَّب برنامج التدريس على إمكانية إعادة المحاضرة مع جواز اختيار أماكن للطلاب. وينبغي أن تظل المكتبات والمختبرات متاحة في المساء، ولا سيما بالنسبة لطلاب التخصص.

يجب أن تصبح الجامعات مركزاً للحياة الفكرية والعلمية والثقافية. وهنا يتعين استيفاء شروط خلق الجزائر الجديدة.

مقترحات:

❖ إعادة هيكلة جميع أقسام الجامعة من خلال تمكين الأساتذة، رؤساء الجلسات، والمهارات الفكرية وتقليدهم المسؤولية.

❖ إضفاء الطابع الديمقراطي على تعيين المديرين داخل الإدارات.

❖ إصلاح نظام القبول في التخصصات.

- ❖ تزويد جميع الجامعات الجزائرية بتجهيزات ومحتوى عالي الأداء في جميع مجالات العلوم, مع إمكانية الوصول إلى البنوك المكتبية للجامعات الرائدة في العالم عبر الإنترنت.
- ❖ تأسيس تبادلات استراتيجية مع جامعات مختلفة حول العالم في مجالات العلوم الحديثة مثل الاتصالات , المالية الدولية, وإدارة الأعمال.
- ❖ خلق شعب للطلاب المتميزين.
- ❖ إنشاء جسور مع عالم العمل والشركات بشكل خاص.
- ❖ تمويل الدراسات من قبل المؤسسات والطلاب والهبات, وكذلك من قبل الدولة , على أساس مراكز المترشّحين.
- ❖ تكييف الهبات المالية بما يتماشى مع أداء البحث والنشر للمعلمين والباحثين.
- ❖ توجيه فئات من الحاصلين على شهادة البكالوريا مباشرة إلى مراكز التكوين المهني والدورات الجامعية القصيرة لمدة (سنتين).
- ❖ خلق التكامل بين المدارس الكبرى والجامعات وتعزيز تعاونها.
- ❖ تشجيع وتعزيز البحوث الخاصة بمواهب الجالية في الخارج.
- ❖ إعفاء وزارة التعليم العالي من وسائل النقل والإقامة وكذلك تقديم الطعام للطلاب.

تعزير التدريب والتعليم المهنيين

الاهداف:

❖ إعداد الشباب للعمل والحرف.

❖ تنمية المهارات والمؤهلات في مكان العمل.

❖ تعزير العمل اليدوي.

الهدف من أي تدريب مهني هو التمكين من اكتساب كفاءة مهنية مستفيضة قائمة على متطلبات سوق العمل، ولكن أيضا على ضرورة اكتساب كل فرد المهارات والمعارف والقدرات التي تمكنه من مواجهة سوق العمل وفرض نفسه فيه.

تكشف التحليلات الخاصة بتقييم العمل والتكوين بقطاع الخدمات أن هناك مجالات في القطاع الثالث لا توفر دورات تعليمية، وهذا تأخرٌ كبيرٌ يتعين استدراكه.

يجب أن يحظى التكوين المهني بفرصة جديدة للحياة. فإعادة تقييم وضعية هذا المجال ضرورية سواء في قيمتها أو في ربحيتها.

سيجد الكثير من الشباب الجزائري المستبعد من نظام التعليم مكاسب كبيرة من خلال التدريب الفني والمهني الجيد. وسيتيح له فرما للاندماج في النشاط الاقتصادي.

وسيتعين توفير مجموعة كبيرة من دورات التكوين في مجالات المهن: الزراعة، الحرف، الخدمات، التجارة، مع انشاء قنوات اتصال وثيقة مع غرفة الصناعة وكذلك الشركات. وهي مفتوحة لعدد كبير من الأشخاص، وسوف تكمل التعليم العام أيضا، وتحقق الاستعداد للحياة العملية.

يمكن للتدريب المهني، كما هو الحال في التعليم الوطني، أن يؤدي إلى تعليم جامعي مناسب في سياق التعليم العالي في الفنون والحرف.

مقترحات:

- ❖ تقديم الدعم الفردي للشباب من الخلفيات المحرومة التي تواجه صعوبات مدرسية، من أجل الحصول على مؤهل مهني دون انقطاع.
- ❖ تطوير مسارات جديدة لمرحلة *ما بعد تأهيل* الشباب الغير المتحصل على شهادة نهاية المسار الدراسي أو التكوين.
- ❖ تطوير المهارات - التكوين المهني لفئات محددة تحتاج إلى دعم خاص.
- ❖ ضمان التسيير الصحيح للتطور المهني وتبديل الاختصاص.
- ❖ فتح المدارس الثانوية المهنية، وخاصة الزراعية منها.
- ❖ إنشاء مدارس للفنون والحرف اليدوية.
- ❖ إعداد عقود تكوين بالتناوب مع الشركات.
- ❖ إصلاح غرف التجارة والصناعة الجزائرية من خلال إشراك المزيد من الشركات

تطوير الثقافة

الاهداف:

❖ حماية وتعزيز التراث الثقافي الجزائري.

❖ تقييم الخصوصيات الإقليمية.

❖ نشر المحتوى الثقافي الجزائري على المستوى الوطني عبر الجالية بالخارج.

❖ تطوير الفنون والجماليات لحياة ثقافية مزدهرة.

إن ضمان تربية وتعليم جيدين لجميع الأطفال واجب على الدولة. فالمستوى التقني، والدراية الفنية، والتقدم، يمكن اختصارها في كلمة التنمية. غير أن هذا لا يزال غير كافٍ لتحفيز ديناميكية حقيقية لتطور المجتمع. فكثيراً ما تضيع المعرفة المُحصلة خلال النهار على مقاعد مختلف المؤسسات التكوينية في أوقات يقضيها الفرد في فعل أشياء أخرى خلال اليوم، كإمضاء الوقت مع الأسرة أو في الشارع. ومن الضروري أن يعيش الطفل في واقع مليء بالمعنى الفكري والتعليمي والجمالي. إن التقاليد والأدب والسينما والمسرح والموسيقى والعروض والفن تميل بشكل عام إلى تكوين الذوق وثقيف الحواس وصياغة رؤية جديدة لدى الفرد الجزائري.

إن التنمية الثقافية عامل هام في التكامل الاجتماعي، فهي تساهم في تحسين البيئة المعيشية، وتعزيز التبادل الاجتماعي، تقوية الروابط المجتمعية. وهي أيضا عنصر ذو ثقل في السوق وحجة جيدة في التسويق الإقليمي حيث يمكن أن تزيد من الميزة التنافسية للمجتمع المحلي بقدرته على ترويج لـ "صورته". وسواء كانت المؤتمرات الكبرى أو المهرجانات أو غيرها من الأحداث الثقافية الكبرى، فإن الثقافة تصبح أداة قوية للتكوين الذهني والتماسك الاجتماعي.

من الضروري إعادة تقييم المبدعين في مجال القيم (المؤلفون، رجال ونساء الثقافة، المخرجون، الملحنون، الممثلون، الخ) هو ضرورة تكمن في تقديم نماذج إيجابية للنجاح الاجتماعي والفكري للشباب.

ويتعين دعم وسائل الإنتاج الثقافي. إذ ينبغي أن يسمح القانون الخاص بالشأن السمعي البصري بإنشاء قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية متوازنة ومفتوحة وجذابة وتعليمية. فهذه هي أفضل الأدوات لتحريك التواصل بين المثقفين والفنانين والمجتمع.

مقترحات:

- ❖ تحرير، تطوير، وحماية الفكر الحر والنقاش الفكري.
- ❖ حماية الملكية الخاصة على المحتوى الفني للحصول على تعويض عادل للفنانين والمؤلفين.
- ❖ تلفزيون وإذاعة مجانيان مع خدمة عامة قوية ذات جودة عالية على أن لا تُنفذ من قبل السلطة السياسية.
- ❖ ترويج المحتوى الجزائري على شبكة الإنترنت واستخدامه كوسيلة لنشر الثقافة الجزائرية في جميع أنحاء العالم.
- ❖ تشجيع الكتاب وجميع وسائل التعبير.
- ❖ إنشاء دورة تدريبية ناجحة للفنيين في الفنون الأدائية: (الإضاءة، الصوت، الديكور، الإخراج، التصوير...)
- ❖ إنشاء معاهد موسيقية في جميع أنحاء البلاد.

- ❖ إنشاء معاهد ومدارس لتطوير الفنون في جميع المجالات (السينما والموسيقى والمسرح...).
- ❖ تشجيع كتابة السيناريو وتمويل الأفلام ذات النطاق التاريخي أو التعليمي، وتسهيل الإنتاج المشترك مع الشركات الخاصة المحلية أو الأجنبية في إطار مواصفات محددة.
- ❖ تحديث دور السينما وتشجيع الحضور العائلي.
- ❖ تعزيز إحياء السينما الجزائرية وتشجيع صناعة السينما.
- ❖ تحفيز الدبلجة من الأفلام العلمية والتعليمية الأجنبية والأفلام الوثائقية.
- ❖ الحفاظ على التراث الثقافي الجزائري وصونه للأجيال القادمة.
- ❖ دعم الكتاب من خلال سياسة الإعفاء الضريبي للكتاب والناشرين.
- ❖ إحياء المسرح، وتشجيع تشكيل الفرق المسرحية.
- ❖ إعادة تأهيل، إثراء وتعميم التراث الموسيقي الجزائري بجميع أشكاله وأساليبه من خلال الأرشيف الوطني و/أو غيره من التراث الإقليمي.
- ❖ إنشاء "معهد للموسيقى العالمية" كي يُتاح للجزائريين الوصول إلى الفنون والأساليب الموسيقية من جميع أنحاء العالم.
- ❖ تعزيز دور الهيئات الدبلوماسية في الخارج عبر إنشاء البيوت الثقافية الجزائرية في الخارج.

دعم الرياضة والأنشطة الترفيهية

الاهداف:

❖ تطوير التربية الرياضية للجميع: (الصحة، نوعية المعيشة) منذ سن مبكرة.

❖ تحسين النتائج الرياضية.

❖ تطوير البنية التحتية الرياضية والترفيهية من خلال مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص.

تحمل الأنشطة الرياضة والترفيهية قيم الأخوة والاحترام والتنوع الاجتماعي. ويجب أن يكون أداة لتعزيز التعايش معا وتعليم المواطنة.

بِغَضِّ النظر عن رياضة الأداء، الخاضعة لمسؤولية الهيئات الوطنية والاتحاديات الرياضية، فإن الرياضة الواسعة النطاق هي التي يجب أن تكون مَحَلَّ جهود الحكومة.

إن مشاركة المواطنين في سن مبكرة في الجمعيات وهيئاتها الإدارية توفر إطاراً تدريبياً مفيداً من خلال إتاحة الفرصة لأخذ المسؤولية من حيث التعلم والخبرة على حد سواء. وهذا يضع الرياضة في نُبِّ التحرك الجمعي.

وسيكون من المفيد اتباع نهج مناسب، أخذاً بعين الاعتبار مختلف التخصصات عبر مقارنة أخلاقية ومفيدة في الوقت نفسه. ومن المثير للاهتمام الاستثمار في تطوير التخصصات المفيدة والتداعيات الاجتماعية.

وتعتبر الرياضة المدرسية بعداً أساسياً في تعليم الأجيال الصاعدة. من خلال النشاط البدني، أين يتعلم الأطفال التحكم في طاقتهم ومعرفة نقاط قوتهم وضعفهم. كما يتعلمون السيطرة على مخاوفهم، وكذلك إدارة التوتر وجميع العواطف التي يمكن أن تؤثر على حياتهم اليومية.

الرياضة والسياحة: من المهم النظر الى الجزائر من الجانب الخاص ومن المميزات الطبيعية التي تُوفِّرها: من مواقعها وجبالها وشواطئها وكذلك الصحراء بتضاريسها، وأيضاً رياحها...، فيمكن أن يصبح بلدنا محطة للسياحة الرياضية الدولية.

الرياضة الترفيهية: يمكن إنشاء أماكن لتسلق الأشجار في الحدائق العائلية، ولكن أيضاً خطوط للانزلاق بالحبل أو تحديات للزوارق أو للدراجات، وناهيك عن ركوب الخيل.

الجزائر لديها عدة مواقع يتجاوز ارتفاعها 1500 متر، والتي يمكن أن تكون مراكز لإعداد الرياضيين في مختلف التخصصات، سواءً للرياضيين الجزائريين أو الأجانب على حد سواء.

قد تم تحويل أحد مراكز الإعداد النادرة والقليلة التابعة لوزارة الشباب و الرياضة، بتيكدجة، إلى مركز سياحي محلي خلال فصل الشتاء، بينما تُنفق اتحادياتنا مبالغ كبيرة من المال لتمويل استعدادات الرياضيين في البلدان المجاورة وأوروبا.

الرياضة النسائية: من غير القابل للدحض أن المجتمع لا يزال يواجه حواجز كبيرة أمام الرياضة النسائية. فمن المهم تسهيل وصول المرأة إلى الرياضة والى مناصب المسؤولية، ومنح الرياضيين من الإناث المشاركات في الأحداث الرياضية، اعترافا مساويا لاعتراف الرياضيين الذكور، خلال المناسبات المفتوحة أمام الرجال.

النشاط الرياضي لذوي الإعاقة: يعتبر النشاط الرياضي بين ذوي القدرة المحدودة على الحركة أهم وصفة طبية يُقدمها الطبيب المعالج، حيث أن لهذا أثرا إيجابيا على هذه الفئة من المواطنين تسمح لهم بنسيان عجزهم والتقليل من العقبات التي واجهونها، دون ذكر فوائدها على أجسادهم. لقد عرفت الجزائر العديد من الأبطال المعاقين الذين هم من الطراز العالمي الذين شرفوا البلاد وظلوا أفضل سفراء لوطننا حتى يومنا هذا.

إن إيجاد حل للرعاية الفعالة لهؤلاء المواطنين وتحسين أساليب حياتهم وظروفهم الصحية هو عين العدل.

مقترحات:

- ❖ تشجيع الجمعيات الرياضية للشباب في الأحياء. علينا أن نمضي من مبدأ أن كل طفل يجب أن يكون له نشاط رياضي.
- ❖ فتح القطاع الرياضي أمام الاستثمار الخاص بالاعتماد على دفتر شروط.
- ❖ الإشراف على الرياضة المدرسية بشكل فعال.
- ❖ إقامة روابط حكومية بين قطاعات الرياضة والسياحة والتعليم والجامعات والصحة.
- ❖ بناء مراكز رياضية عامة ومجانية، مجهزة بوسائل الراحة الصحية والنظافة.
- ❖ تطوير فئات التخصصات فيما يتعلق بكل من الرياضة، الترفيه والسياحة، لجعلها سريعاً الوجهات السياحية المفضلة من خلال الصيغ المدروسة.

ضمان نظام صحي وتضامني فعال

الاهداف:

- ❖ ضمان حق جميع المواطنين الجزائريين في الحصول على رعاية صحية جيدة.
- ❖ وضع نظام صحي فعال وموثوق به من أجل العلاج والوقاية من جميع الأمراض.
- ❖ وضع آلية تمويل قوية ومستدامة.
- ❖ اعتماد سياسة وقائية مخططة و موجهة..
- ❖ تقديم الدعم لذوي الإعاقات الجسدية والعقلية وضمان رعاية صحية من عواقب الامراض.
- ❖ وضع سياسة لتوفير الدواء تتسم بالعقلانية لضمان التغطية الدائمة لجميع الاحتياجات.

نظام الرعاية الفعال هو نظام يجب أن يضمن الحصول على الرعاية الجيدة والمستمرة لجميع السكان. ويجب أن يستند إلى هياكل مناسبة للفحص، و كذلك التكفل اثناء فترة العلاج وما بعد العلاج. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكفل النظام الصحي الجديد إمكانية الحصول على الأدوية والأجهزة الطبية، التي تعتبر أساسية للوقاية من جميع الحالات وعلاجها.

ويتمثل التحدي في ضمان وزيادة التمويل المتاح لتوفير الخدمات اللازمة وضمان جودة كافية للرعاية (العلاج والوقاية وإعادة التأهيل وتعزيز الصحة).

ولضمان النجاح، هناك عدة محاور للإصلاح ضرورية يجب أن تأخذ في الاعتبار في الوضع الراهن، إذ ينبغي أن تكون الخطوة الأولى هي تحديد سياسة تمويل الصحة والتي لا ينبغي أن تكون عملية آلية، ويجب أن تكون مصادر تمويل النظام الصحي ومستويات مساهمتها واضحة. وهذا يتطلب

توضيحاً حول مصادر المساهمة في الميزانية لتشغيل النظام لكل مؤسسة من المؤسسات المعنية (الضمان الاجتماعي، وزارة الصحة، وزارة التضامن... الخ). ويجب بعد ذلك وضع آليات لتمكين المساهمين في صندوق الضمان الاجتماعي من الاستفادة من الرعاية الجيدة، سواء في القطاع العام أو الخاص.

ومن ناحية أخرى، يجب أن يمكن نظام التضامن لغير المساهمين من الاستفادة من الرعاية الصحية. والهدف هو تمكين جميع السكان من الاستفادة من الرعاية الجيدة مع ضمان التمويل الكافي عن طريق إشراك المواطنين (من خلال مساهماتهم) في حدود قدراتهم وحالتهم الفردية.

وفي الوقت نفسه، يجب إجراء تشخيص دقيق للحالة الراهنة للبنية الأساسية للرعاية. وسيؤدي هذا التحديد الموضوعي للاحتياجات إلى إصلاح الهياكل القائمة أو إنشاء هياكل جديدة، وفقاً للمعايير المطلوبة و استناداً إلى البيانات الديمغرافية عن طريق المحاسبة المتعلقة بالهياكل العامة والخاصة.

ويجب أن يكون سداد تكاليف الرعاية اللاحقة للعلاج والمساعدات المتعلقة بالإعاقة كاملاً.

إن الإصلاح الشامل و العميق لطريقة إدارة مرافق الرعاية الصحية هو حالة طارئة و أمر ملح: إذ هناك ثلاثة مستويات للتطبيق والتدخل: المركزية و الجهوية والمحلية، وكل مستوى من مستويات السلطة سيعمل على قيادة و تنفيذ السياسات الصحية في نطاق ولايته. ويجب أن تكون إدارة هياكل الصحة العامة متعددة الأطراف (ممثلو وزارة الصحة والتضامن ووكالات الضمان الاجتماعي وموظفو المستشفيات) وكذلك من جانب المسؤولين المحليين المنتخبين. ومن شأن ذلك أن يتيح رؤية أشمل للمشاكل تأخذ في الاعتبار خصائص المناطق.

ومن ناحية أخرى، من خلال تطوير الوقاية، يمكننا أن نعمل في البداية على العوامل المحددة الرئيسية للأمراض المزمنة وعوامل الخطر.

وللعلم، فإن 60% من الوفيات و45% من الحالات المرضية في جميع أنحاء العالم تُعزى إلى عوامل يمكن أن تكون لها علاقة بالوقاية.

ويجب إطلاق برامج وحملات وفق جدول زمني جيد. كل ذلك مع الحفاظ على برنامج التطعيم، ويجب أن تظل حماية الطفل أولوية من أجل ضمان مستقبل الأجيال.

يجب إعادة تعزيز الديناميكية و الحركة المتعلقة بسياسة الأدوية والأجهزة ودعمها وتحسينها من أجل الوصول تدريجياً إلى الابتكار العلاجي من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة (الأطباء، المشافي، علماء الأحياء، الصيادلة الصناعيون... الخ..).

تلعب التكنولوجيا في مجال الصحة دوراً هاماً في أداء النظام الصحي. والأجهزة الطبية، على وجه الخصوص ضرورية للوقاية من الأمراض وتشخيصها وعلاجها وإعادة تأهيل المرضى، ولهذا السبب يجب وضع سياسة حقيقية لتصنيع المعدات الطبية. وينبغي تشجيع المساهمين المحليين. والهدف هو اكتساب الاستقلالية التدريجية، وقبل كل شيء الحصول على تكنولوجيات جديدة.

ولتحقيق هذه الغايات، يجب أن يكون تطوير البحث العلمي على رأس الأولويات. وينبغي إعادة تنشيط هيكل الإدارات القائمة، إذ يجب أن يكون البحث العلمي من أولويات الدولة، فهو لا ينفصل عن الرعاية والتعليم. يساعد على تحسين المعرفة العلمية والطبية الضرورية للتسيير الفعال للمرضى.

يجب على لجان الأخلاقيات تنظيم نشاط البحوث على البشر والحيوانات، ويجب أن تكون مختبرات البحوث العامة والخاصة بالشراكة مع الجامعة محققة قوة دافعة وراء السياسات الرامية إلى تصنيع الأدوية والأجهزة الطبية والمعدات الطبية، ويلزم أيضاً إقامة شراكات مع بلدان أخرى في مجال البحث العلمي.

والإصلاح الضروري الآخر هو تنقيح سياسة التدريب للموظفين الصحيين والإداريين العاملين في المرافق الصحية، مراجعة كذلك الكمية والنوعية على حد سواء لهذه السياسة التدريبية. و يحتاج هذا التدريب إلى التعديل وفقاً للاحتياجات الصحية الحقيقية. إذ هناك حالياً عدم تطابق بين عدد العاملين في المجال الطبي والمسعفين المدربين والاحتياجات الفعلية في العديد من التخصصات، أيضاً تشجيع التكوين من خلال الشراكات الدولية.

ويجب أن نحصل على تنظيم أفضل لمهن (الأطباء، أطباء الأسنان والصيادلة) عن طريق إصلاح نظام المراقبة، ولا سيما مجالس النظام لأخلاقيات مهنة الطب. ويتزايد التقليل من دور هذه الفئة الأخيرة من خلال التقييم للامتثال لأخلاقيات مهنة الطب. إذ يجب على المجلس أن يقوم مرة أخرى بدوره كسلطة استشارية في المسائل القانونية المتعلقة بممارسة مهنة الطب.

وبالمثل، يجب تعزيز التشريعات لتمكين الفرع الاتحادي من اتخاذ قرار أفضل بشأن المسائل المتعلقة بممارسة المهن الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم تدريب القضاة الخبراء حتى يتمكنوا من التعامل معهم على نحو أكثر دقة، لا سيما وأن الميدان يتطلب معرفة عميقة من أجل التعامل مع الحالات المعقدة في كثير من الأحيان.

وأخيراً، يجب إعادة تنشيط المؤسسات الأخلاقية الوطنية من أجل مراقبة ممارسة المهن الطبية وكذلك النشاط في البحوث المتعلقة بالبشر أو الحيوانات.

مقترحات:

- ❖ إعداد بحث و إحصاء للموارد المادية والبشرية المتاحة.
- ❖ تقييم الاحتياجات المنشآت لقطاع الصحة، والرعاية الصحية، وكذا الاحتياجات على مستوى عمال التمريض و الادارة على مدى 20 عاماً استناداً إلى البيانات الديموغرافية والجغرافية.
- ❖ تحديث لأئحة مسميات الأعمال الطبية بالأسعار الحقيقية بناءً على تكاليف الرعاية الحالية.
- ❖ تزويد السكان بالتغطية الطبية ببطاقة الضمان الاجتماعي "شفاء" وكذلك تسهيل نشرها بين المواطنين غير المساهمين (العاطلون عن العمل والأرامل والمطلقات، إلخ)
- ❖ طرح مشروع تقدير التكلفة الإجمالية لتحديث التسميات لتسديد أعمال الرعاية..
- ❖ إنشاء آلية لنقل الميزانية الحالية من الهياكل الصحية بوزارة الصحة إلى وكالات الضمان الاجتماعي. وهذا التحويل يعوض العجز الناجم عن تعميم سداد تكاليف إجراءات الرعاية.

- ❖ تعزيز اللامركزية في القرارات المتعلقة بالسياسة الصحية المحلية. يمكن أيضا تنفيذ تقسيم إداري إقليمي جديد..
- ❖ تعديل أسلوب إدارة الهياكل الصحية. حيث يجب أن يُدار كل هيكل من قبل مجلس إدارة يضم ممثلًا لوكالات الضمان الاجتماعي، وإدارة الصحة بالولاية، والمسؤولين المحليين المنتخبين ، وطاقم التمريض الطبي وشبه الطبي
- ❖ تخفيف الضغوطات وإضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة وكالات الضمان الاجتماعي.
- ❖ إدخال المرونة الشخصية للقطاع العام كنوع من التشجيع و التحفيز ، والتفكير في العلاقة بين القطاعين العام والخاص في الممارسة الطبية.
- ❖ إنشاء مسارات لرعاية كل مرض من الأمراض العاجلة والمزمنة مع تسلسل هرمي لصنع القرار وشبكة صحية تتكيف مع الواقع الإقليمي.
- ❖ رقمنة هياكل الرعاية الصحية وإنشاء سجلات رقمية للمرضى
- ❖ تحديث نمط التدريب الطبي وشبه الطبي والإداري وفقا للاحتياجات الحقيقية للقطاع،مع شجيع الشراكات مع البلدان الأجنبية من أجل التدريب الطبي والمتخصص.
- ❖ التعاون مع الهياكل الخاصة للتدريب الجامعي والمهني في القطاع الصحي.
- ❖ وضع سياسة عقلانية لتعويض تكاليف الأدوية، و كذا تفضيل أدوية الجينيريك
- ❖ التخطيط لبرنامج وقائي شامل لكل من: الأمراض المعدية والسرطانية وأمراض الأم والجنين وأمراض الطفولة والطب المهني. يجب أن يركز هذا البرنامج على التطعيم والفحص الشامل والطب المدرسي الفعال. سيتم تحديد الأهداف على المدى القصير

والمتوسط والطويل

- ❖ يجب تشجيع الفحص من قبل مؤسسات الضمان الاجتماعي من خلال نظام المكافآت القائم على النقاط
- ❖ تطوير وتشجيع الفحص عن بعد.
- ❖ إنشاء دعم للإعاقة في جوانبها العديدة: توسيع نطاق تعويض أدوات مساعدة الإعاقة, وإنشاء مركز إعادة تأهيل للإعاقة في أشكالها الجسدية والعقلية , ووضع معايير تكيف مع أنواع الإعاقة المختلفة. وأيضا الإعاقة في الأماكن العامة والخاصة.
- ❖ إعادة الاعتبار إلى مجالس التنظيم من أجل تعزيز التقنيين والأطباء في ممارسة الرعاية.
- ❖ وضع سياسة وطنية جديدة لإنتاج الأدوية في القطاعين العام والخاص. يجب أن تكون السياسة عقلانية يتعين تنفيذها على عدة مراحل: التعبئة, التغليف وتصنيع السواغات وأخيراً إنتاج العنصر المنشط, يجب أن تبدأ هذه السياسة عبر تصنيع أدوية الجنيريك من ثم الانتقال الى الابتكار العلاجي.
- ❖ استعادة مكانة و استقلالية الوكالة الوطنية لزراعة الأعضاء من أجل التوسع من أجل تحسين سياسة زراعة الأعضاء (الوسائل المالية , إنشاء بنوك زرع الأعضاء , إنشاء الملف الوطني , وما إلى ذلك)
- ❖ أيضا, استعادة مكانة و استقلالية وكالة الأدوية الوطنية التابعة للوزارة. مع التأكد من عدم وجود تضارب في المصالح بين أعضائها. وستكون مسؤولة على مراقبة استيراد وتصنيع الأدوية والأجهزة الطبية.
- ❖ تعزيز الإنتاج الوطني للأجهزة الطبية المتصلة بالشراكة مع الشركات الرقمية.

حماية الفئات المعوزة

الاهداف:

❖ ضمان العدالة الاجتماعية والتوازن بين السكان من خلال مكافحة الفقر وحماية الفئات الأكثر ضعفاً من أجل الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

فالبطالة والفقر وفقدان التضامن التقليدي هي نتيجة لاقتصاد مسيرٍ اداريا لم يتمكن من التقدم نحو اقتصاد السوق.

ويؤدي تفكك وحدة الأسرة وفشل التضامن الوطني إلى تفاقم الصعوبات فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية. ويجب أن يوجه العمل الاجتماعي للدولة والسلطات المحلية في المقام الأول نحو أولئك الذين لا يستطيعون العمل، المعاقين بدنيا وعقلياً، والمسنين الذين لا موارد لهم.

وعلى الرغم من أن القضية الاجتماعية في الجزائر كانت لفترة طويلة أولوية على حساب الكفاءة الاقتصادية، إلا أنها لا تزال تحتاج إلى التحسين، لأنها يجب أن تحقق المساواة في الفرص للفئات المعوزة: الأطفال الorphans، المرضى، والمهمشون ولكن أيضا كبار السن المعزولون. ويجب أن تهتم الدولة بهذه الفئات الهشة وأن تحميها من الفقر والاستبعاد وانعدام الاستقلال الذاتي.

مقترحات:

❖ إصلاح نظام الاشتراكات والمعاشات التقاعدية.

❖ مراجعة نظام المعاشات التقاعدية للزّد.

❖ ضمان الاستفادة من دخل التضامن وسبل العيش لأفقر الفئات.

- ❖ تخفيض التحويلات الاجتماعية للجميع على أساس الدخل.
- ❖ مرافقة حريصة للفئات الأكثر فقراً من خلال برامج التدريب والمساعدة المالية لإعادة إدماجهم في عالم العمل.
- ❖ إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال والمعوقين والمسنين المعزولين والدفاع عن ذلك.

الفصل 3

التنمية الوطنية

1. النظام الاقتصادي: الأعمال, الضرائب, الإدارة والإنفاق العام
2. الزراعة
3. الطاقة والفعالية الطاقوية
4. الصناعة
5. الرقمنة والإنترنت
6. النظام المصرفي
7. التوظيف
8. السكن
9. التنقلية
10. البيئة
11. السياحة

أي نظام اقتصادي ؟

الأهداف :

- ❖ تحسين فعالية النظام الاقتصادي من خلال التكيف مع المعايير الدولية.
- ❖ تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي الغير النفطي بنسبة 7% سنويا , وذلك بفضل الصناعة.
- ❖ توازن الميزان التجاري من خلال النمو وتنويع الصادرات .
- ❖ تبديل تدريجي للواردات بالمنتجات الوطنية القادرة على المنافسة وذلك في غضون فترة معقولة من الزمن.
- ❖ تحسين مناخ الأعمال وجاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية .
- ❖ ضمان المعاملة العادلة لجميع المتعاملين الاقتصاديين و بناء نظام قضائي وضريبي شفاف و مستقر.
- ❖ تحسين مستوى المعلومات والإحصاءات .
- ❖ تسوية جزء كبير من القطاع الغير الرسمي.

الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي هو رفاهية الانسان, ومن خلاله كل المجتمع.. إن بناء نظام اقتصادي يتسم بالكفاءة والاستقرار والفعالية يقوم على أساس الأمن والحق في الملكية وحرية المبادرة والمخاطرة. وهو يتطلب إنشاء إطار تشريعي وتنظيمي يسمح لكل مواطن بالتطور بحرية , مع فرص متساوية وفي اطار قانوني شامل.

يجب على الجزائر ان تذهب نحو نموذج اجتماعي واقتصادي حيث تقوم البنوك بجمع الادخار على المستوى الوطني من اجل تمويل الشركات واجل التنمية الاقتصادية. يجب أن يتم ذلك برؤية طويلة المدى تستند إلى نمو عضوي قوي ومستدام بمشاركة جميع الفاعلين الاقتصاديين , وذلك في كل قطاع ومن المنبع إلى المصعب. يسعى هذا النظام الاقتصادي إلى ارساء الحوار الاجتماعي والحماية التعاونية للعمال وأسرهـم. يجب بالطبع تكييف هذا النظام الاقتصادي مع المواصفات الجزائرية لترسيخ أفضل , ولا سيما القيود و السمات الجغرافية والثقافية.

يعتبر التفاعل بين العرض والطلب أفضل طريقة لخلق سوق عقلانية وقوية. ومع ذلك , يجب تصحيحه لاحقاً من خلال إجراءات الدولة بالشراكة مع جميع أصحاب المتعاملين. تلتزم الدولة بالتنظيم الرشيد والرقابة والمحافظة على التوازنات الرئيسية. مهام الدولة هو تنفيذ آليات قانونية مالية نقدية مصرفية ضريبية واجتماعية من شأنها أن تسمح للاقتصاد للإنتاج والتسويق والاستهلاك والادخار بدون قيود سوى القيود القانونية. يجب أن يتم دعم العمل الاقتصادي للدولة بشكل مباشر من خلال تعليم بيداكوجي معمق.

ان الاقتصاد الجزائري اليوم يعتمد كلياً على عائدات النفط. ومع ذلك , هناك تحول لاحق و حاسم في تاريخنا : استنفاد احتياطات النفط والغاز والنهاية الوشيكة لاقتصاد "المعاشات". نحن أمام هذا الواقع : اما مواجهته وتحويل هذا الامتحان الى همة حقيقية لإخراج البلاد من مأزقها واما الاستسلام لها والخضوع لعقود طويلة من فوضى لا يمكن التنبؤ بها.

تبلغ صادرات النفط كل عام , حسب السعر الدولي والحجم المنتج , ما بين 30 و 60 مليار دولار. الناتج المحلي الإجمالي الذي يبلغ 160 مليار دولار (2019) يعتمد إلى حد كبير على هذه الصادرات وبصفة مباشرة قدرت بنحو % 30 من طرف بنك التنمية الأفريقي.

توضح لنا عملية حسابية بسيطة أنه في غضون 20 عامًا فقط , سيتعين على الجزائر تصدير 80 مليار دولار خارج المحروقات (بالقيمة الثابتة لعام 2019) من اجل موازنة ميزانيتها. لمواجهة هذا التحدي , يجب أن نبدأ في تصدير تصاعديّ بقيمة إضافية تبلغ 3.5 مليار دولار , أو أفضل من ذلك , إنتاج داخلي خارج المحروقات بقيمة متوسطة معادلة سنويًا.

يبدو التحدي مستحيلًا والتضحيات كبيرة ولا يمكن لنظام غير شرعي قائم على الاستبداد أن يطالب بهذه المجهودات لشعبه.

و الأمر يزداد سوءًا منذ نصف قرن , حيث عاشت البلاد على الدخل المعاشي وبالتالي فقدت أقسامًا كاملة من المعرفة والخبرة التي تمتلكها. وهي تجد نفسها الآن متخلفة في تنظيم العمل , مع جهاز صناعي متخلف قد عفا عليه الزمن , وكذا بيروقراطية خانقة حيث لم يعد الشباب يؤمنون بقيمة " العمل " , ولا يحتملون الجهد , ويتعدون عن المهن الشاقة , مثل تلك الخاصة بالأرض , والصناعة دون الحديث عن السياحة التي تطلب ثقافة لا نملك أسسها.

لذلك من الضروري أن تشرع الدولة في مسار جديد , وهو الاعتماد على الذات لإنتاج ما نحتاجه , لإطعام أنفسنا , لباسنا والعيش في حياة يومية تضمن الحد الأدنى من الأمن المادي.

على الجزائر أن تسعى جاهدة إلى تحقيق تحولًا اقتصاديًا بالانتقال من منتجة للنفط والغاز الطبيعي , ومستوردة لجميع المنتجات الاستهلاكية, إلى منتجة لقيمة اضافية حقيقية من خلال تشجيع الشركات ورجال الأعمال الناجحين كل في مجال تخصصه

يجب أن تكون الأولوية في زيادة الإنتاجية , بالإضافة إلى تحقيق المبدأ الأساسي للتنظيم الاقتصادي و الذي هو "المساواة أمام المحاكم" , غير ان هذا التنظيم الاقتصادي والسياسة المالية هما بامتياز أدوات الدولة و الإرادة السياسية.

لا يزال تحسين مناخ الأعمال شرطًا أساسيًا لتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي : تخفيف إجراءات إنشاء الشركات وتسجيلها , توسيع نطاق التبادل الحرة (التبادل التجاري), تحسين النظام

المصرفي وإجراءات تحويل أرباح الشركات في الجزائر، ناهيك عن مشكلة عدم تحويل الدينار التي يجب تسويتها. سيحتاج اقتصادنا إلى جذب عشرات المليارات من الدولارات من الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات القادمة.

سيتعين على الجزائر إعادة تشكيل نظامها المالي ، والاندماج بشكل أفضل في تدفق التجارة الدولية وإيجاد مكانتها في ديناميكيات عولمة أصبحت إشكالية.

القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تسهل هذا التحول والتي ينبغي تشجيعها:

- ❖ تحويل المنتجات البترولية
- ❖ الكيمياء في خدمة صناعة الأدوية والزراعة
- ❖ الصناعة المائية وخاصة تحلية مياه البحر.
- ❖ الطاقات المتجددة
- ❖ تكنولوجيا المعلومات (IT)
- ❖ السياحة، وتطوير جميع مناطق الدولة حسب خصوصياتها الطبيعية والثقافية.
- ❖ الزراعة
- ❖ وسائل النقل

الاقتراحات :

- ❖ إصلاح الديوان الوطني للإحصائيات
- ❖ تحرير الاستثمار من البيروقراطية بفضل إدارة رقمية مبسطة.

- ❖ تشجيع الاستثمارات الوطنية وتحرير الاستثمار الخاص من خلال نظام مكافأة عادلة للمدخرين.
- ❖ إعادة توجيه الاستثمارات العامة نحو القطاع المنتج .
- ❖ وضع الضرائب في خدمة الانتاج المحلي.
- ❖ إصلاح سياسة التعرفة الجمركية من أجل استقرار الإنتاج الوطني وتحسين الشفافية .
- ❖ تحرير تدريجي للنظام المالي.
- ❖ اطلاق حوار وطني بشأن استخدام الاحتياطات المالية الوطنية.
- ❖ تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص العمل من خلال تخفيض الرسوم الجبائية و الشبه الجبائية
- ❖ تسهيل استيراد المدخلات والمواد الخام والأدوات الصناعية , وإدخال ضوابط صارمة لاستيراد المنتجات الاستهلاكية.
- ❖ تشكيل لجنة تخطيط شاملة تتمثل مهمتها في بناء استراتيجية تنمية طويلة المدى.
- ❖ وضع خطة طويلة المدى لتنظيم القطاع الغير الرسمي من خلال ضرائب شفافة بسيطة وجذابة.

الفلاحة

الأهداف:

- ❖ ضمان الأمن الغذائي وكذلك سلامة الاغذية للسكان.
 - ❖ زيادة توافر الموارد المائية.
 - ❖ عصنة المزرعة لزيادة المداخيل.
 - ❖ تنظيم جميع الأراضي الزراعية في جميع أنحاء الوطن في غضون 5 سنوات.
 - ❖ محاربة الفقر في المناطق الريفية.
 - ❖ تشجيع البحوث التطبيقية في مختلف قطاعات الهندسة الزراعية
 - ❖ خفض حجم الأراضي الزراعية المخصصة للراحة
- تعتبر الزراعة , التي تم التخلي عنها وفقدان مصداقيتها من قبل السياسات العامة , أحد المستودعات الرئيسية للنمو وتشكل منفذًا للعديد من قطاعات الاقتصاد الأخرى مثل التوزيع , النقل , صناعة الأغذية الزراعية , صناعة المعدات والمدخلات. إن التركيز الديموغرافي في الشريط الشمالي , الأكثر ملاءمة للزراعة , يستنزف بشكل كبير الأراضي الخصبة , بينما تبقى المساحات الشاسعة , خاصة في المرتفعات , غير مستغلة.
- أصبح اعتماد الجزائر الكبير على واردات الحبوب واللحوم والأعلاف الحيوانية وكذلك المنتجات الزراعية الصناعية (خاصة الألبان ومنتجات الألبان) خطرًا كبيرًا على الأمن الوطني.

يجب اقامة سياسة زراعية جديدة ليس فقط لضمان الأمن الغذائي ولكن أيضًا لتحقيق توازن كبير في ميزان تجارة الأغذية وفي نفس الوقت تقديم العمل لشريحة كاملة من السكان , من الشباب والمتعلمين والقادرين على الاستثمار في المشاريع الواعدة. .

يجب أن تكون الدولة قادرة على تنظيم السجل العقاري بشكل نهائي , ثم تحديد سياسة العقار عن طريق تنازلات للمستثمرين. يجب علينا ان نشجع المزارع الكبيرة لتحقيق أرباح على المدى الطويل. يجب أن يذهب التمويل إلى الإنتاج الأولي وليس المشتق.

يجب أن يكون إدخال التقنيات الجديدة وقبل كل شيء تكوين المهنيين الحقيقيين في مجال الأرض والثروة الحيوانية والصناعات الزراعية هدفًا استراتيجيًا. كما يلزم تشجيع تكوين المتعاملين والترويج من خلال المدارس الزراعية والمعاهد الفنية المتخصصة والدورات التدريبية المتخصصة والمعارض والمجلات المتخصصة.

على البحوث الزراعية ان تأخذ اتساقًا حقيقيًا. وعلى مختبرات البحوث الأساسية والتطبيقية تشكيل شبكة دعم للمنتجين. وبهذا يتم اختراع أنواع مختلفة من المحاصيل وتطوير سلالات حيوانية فعالة تتكيف مع أراضينا.

أخيرًا , يجب أن يتم تنظيم السوق لصالح المنتجين من جميع الفئات. كما يجب تحضير ومساعدة المتعاملين الخواص لتحويل انشطتهم من الاستيراد الى الإنتاج المحلي. يجب دعم الزراعة الجزائرية وحمايتها من أجل إنتاج قيمة كافية لتعويض قدر المستطاع فاتورات الواردات الاساسية. على سبيل المثال , يسمح طن واحد من تصدير الخروب بشراء خمسة أطنان من القمح اللين , والخروب هو منتج يتكيف مع مناخنا عكس القمح اللين.

بدأت وتيرة النمو السكاني والتغيرات في أنماط الاستهلاك في البلدان الناشئة في إحداث تأثير كبير على الأسواق العالمية للحبوب والأغذية بشكل عام. يجب على الدولة أن تأخذ هذه الاتجاهات الطويلة الأجل في عين الاعتبار.

بالإضافة إلى ذلك , سيخصص عدد من البلدان المنتجة للحبوب والبذور الزيتية أراضيهم الصالحة للزراعة لإنتاج الوقود الزراعي بهدف "إطعام" آلاتهم. تفرض بعض البلدان ضرائب لردع مزارعيها عن تصدير منتجاتهم (إذا كان تصدير هذه المنتجات يخلق ثروة , فلماذا لا؟ كما هو الحال للخروب)

تقدر احتياجات الجزائر السنوية من الحبوب بنحو 7.8 مليون طن. بلدنا الذي يعاني من عجز كبير ومزايد كل عام , يستورد ما يقارب 75% من احتياجاته , أو أكثر من 5 ملايين طن من القمح. نفس الشيء بالنسبة للبروتينات الحيوانية (اللحوم ومنتجات الألبان)

يستفيد بلدنا من الظروف المواتية لسياسة زراعية جديدة ذات قيمة مضافة عالية مع مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي لا يعرف فترة الصقيع. تبلغ مساحتها الزراعية المفيدة حوالي 47 مليون هكتار , والتي يجب وضعها في الاعتبار والتي تنقسم إلى:

- 7.5 مليون هكتار للحبوب.
- 1 مليون هكتار للمحاصيل المعمرة.
- 32 مليون هكتار لمراعي السهوب غير المنتجة.
- 7 مليون هكتار من الغابات والمرتفعات وسهوب الحلفاء.

كان من المفترض أن تلبى المساحة البالغة 7.5 مليون هكتار المخصصة للحبوب كامل احتياجاتنا , حتى مع وجود محاصيل منخفضة بشكل خاص تبلغ 2-3 طن / هكتار في المتوسط. ومع ذلك , فهي ليست كذلك.

هذا الضعف في الغلة يرجع بشكل عام إلى البذور المختارة بشكل سيئ , وتدني التقنية للمزارعين الجزائريين , وسوء استخدام منتجات ومدخلات الصحة النباتية , ولكنه يرجع بشكل خاص إلى موجات الجفاف المتكررة التي يواجهها بلدنا.

يجب اتخاذ خيارات استراتيجية لتشجيع وتطوير زراعة محلية للحبوب المناسبة.

يجب أن يدمج النظام الزراعي الجزائري البعد البيئي و البيؤوي في تصميمه. وعليه فإن إزالة الغابات , وظهور الأملاح , وتآكل التربة , والتصحر هي آفات هائلة يجب اعتبار مكافحتها برؤية بعيدة المدى.

تتميز الماشية الجزائرية (باستثناء الدواجن ومنتجات الألبان) بنظام الإنتاج المكثف.. كما أنها تعاني من ضعف نمو المحاصيل العلفية ومن سلالات محلية شديدة التحمل ولكنها منخفضة المردودية.

يجب توقي الحذر عند تنفيذ سياسة الإنتاج الحيواني. يمكن أن يؤدي التغيير في عادات الأكل في المجتمع نحو استهلاك منتجات اللحوم ومشتقاتها إلى الإفراط في استغلال الطاقات الطبيعية للبلاد.

المنتجات السمكية (تربية الأسماك وتربية الأحياء المائية) هي أيضا مصدر كبير للبروتين. يجب أن يساهم قطاع الصيد من خلال سياسة الاستثمار في موانئ صغيرة ومجهزة, وكذا تحديث أسطول الصيد الذي يلبي احتياجات القطاع مع مراعاة القدرات الحقيقية لما لدينا.

أخيرًا , يمكن للصناعة الزراعية , من خلال المعالجة والتعليب والتوزيع , أن تكمل أيضًا مجموعة الأنشطة التي يقدمها القطاع الأولي. يمكن أن تخلق صناعة التبريد والجلود ومدخلات الثروة الحيوانية ... قطاعات جديدة لصالح الشغل والتنمية المحلية.

الاقتراحات :

- ❖ تعزيز تنمية الأراضي والمحافظه على المساحة الزراعية المفيدة.
- ❖ توطيد الاستثمار الحديث في الإنتاج و الاعتماد على استثمارات المتخصصين, لا سيما في مجال التكنولوجيات الجديدة.

- ❖ وفير التكوين الزراعي (الثانويات الزراعية) ودعم نقل المعرفة والممارسات الجيدة.
- ❖ إشراك البحوث التطبيقية لإيجاد مصادر غذائية جديدة للانتاج (طحين نباتي غير الحبوب وبروتينات نباتية كبديل للبروتين الحيواني، وما إلى ذلك).
- ❖ ضمان استدامة الموارد الزراعية.
- ❖ إعادة تنظيم قطاع الصيد.

الطاقات والفعالية الطاقوية

الأهداف :

- ❖ الخروج من تبعية المحروقات
 - ❖ تحسين استخراج موارد المحروقات لتوفير فرص عمل مستدامة.
 - ❖ بناء سياسة كهربائية طموحة.
- وفقاً لدراسات وخبرات عديدة , لا يزال بإمكان الجزائر إنتاج وتصدير المحروقات لمدة عشرين عامًا في أحسن الأحوال. تراجع مستوى الاستخراج بنسبة 20 % خلال السنوات القليلة الماضية (2008), إلى جانب ارتفاع الطلب الداخلي على الطاقة , ينبئان بوضع جديد للبلد. في عام 2008 , تم استهلاك 12% من الإنتاج الوطني محلياً.

وقد زاد هذا المعدل منذ ذلك الحين , حيث زادت الاحتياجات مرتبطة بالنمو الديموغرافي وبتغيرات هذا النشاط بشكل عام (بلغ النمو السنوي خارج المحروقات حوالي 3). بغض النظر عن

تراجع البترول يمكن للجزائر ان تستغل الغاز الطبيعي , لكنه لا يمثل في أحسن الأحوال سوى 25 إلى 30% من القدرة الشرائية الناتجة عن الصادرات الحالية. ماذا يمكن إذاً ان يحدث لبلد عملياته الأجنبية 99% من المحروقات ؟ مع العلم أيضا أن 75% من ميزانية تسيير الدولة تأتي من ضرائب النفط , كيف يمكننا دفع رواتب موظفي الخدمة العمومية ؟ كيف نطعم السكان في حين أن الزراعة لا تلي سوى 30% من احتياجاتنا ؟

الى جانب الصعوبات المتمثلة في نقص تدفق العملات الأجنبية ستكون هناك نفقات جديدة لاستيراد المحروقات ولكن هذه المرة من أجل تلبية الاحتياجات المحلية كيف يمكن للجزائر أن تواجه هذا الوضع وبأي وسائل مالية ؟ علما أن سعر المحروقات سيتناقص ؟ ألا يوجد خطر من انهيار النشاط الصناعي والذي هو أصلا هامشي ؟

لذلك من الضروري أن تقوم الجزائر بترشيد استغلال مواردها النفطية , والتحضير لاستغلال الطاقات المتجددة وقبل كل شيء التحكم في استهلاكها.

فيما يتعلق بالغاز والنفط الصخري , يجب أن نأخذ الوقت الكافي لقياس عواقب مثل هذه الصناعة على البيئة والموارد المائية وقبل كل شيء , لتقييم المردودية الاقتصادية الحقيقية لهذا النشاط. واثناؤها يجب وقف استغلال هذه الموارد للسنوات القادمة.

تمثل الكهرباء جزءًا صغيرًا من إجمالي استهلاك الطاقة وتأتي بشكل أساسي من محطات الطاقة التي تعمل بالغاز. في عام 2020 , نستهلك حوالي 70 تيراواط ساعة. في عام 2050 , سوف نستهلك ثلاث اضعاف على الأقل خصوصا مع النمو السكاني وطموح تطوير الصناعة.

يجب على الجزائر الانخراط بجدية في نهج الطاقات المتجددة من أجل تقديم حلول شاملة ومستدامة للتحديات البيئية ومشاكل الحفاظ على موارد الطاقة الجوفية, وذلك من خلال إطلاق برنامج طموح لتنمية الطاقات المتجددة.

تهدف الاستراتيجية في هذا المجال إلى تطوير صناعة حقيقية للطاقة المتجددة مرتبطة
ببرنامج التكوين ورسملة المعرفة , مما يمكن في نهاية المطاف من توظيف المهندسين
الجزائريين المحليين , لا سيما في مجالات الهندسة وإدارة المشاريع .

الاقتراحات :

- ❖ إجراء سياسة حكيمة لإنتاج النفط والغاز لتوقع المدى الطويل.
- ❖ تعبئة الجامعات والمتعاملين الاقتصايين في مجال الطاقة المتجددة, بما في ذلك
الطاقة الشمسية الحرارية و الطاقة الحرارية الأرضية.
- ❖ ترشيد سياسة الاستهلاك على المستوى الوطني من خلال اللامركزية في إدارة
الطاقة.
- ❖ إصلاح التنظيم البيئي للبناء من اجل مباني غير ملوثة وقليلة الاستهلاك للطاقة.
- ❖ تأجيل أي قرار يتعلق بالغاز الصخري من خلال الوقف الاختياري.

الصناعة

الأهداف :

- ❖ تطوير صناعة نפט تحويلية فعالة ومتكاملة.
- ❖ تطوير الصناعة الكيمائية.
- ❖ تطوير صناعة المواد الغذائية.
- ❖ تطوير متعاملين اكفاء في البناء والاشغال العمؤومية لتلبية احتياجات العقارات والبنية التحتية في العقود القادمة.
- ❖ تشجيع الإنتاج الصناعي المحلي على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة و كذا الشركات الصغيرة التنافسية
- ❖ تعزيز الخبرات العلمية التقنية و التسييرية.
- ❖ تحسين جاذبية الجزائر لدى الشركات الدولية الكبرى.
- ❖ تحسين تمويل الاستثمار المتوسط وطويل المدى.
- ❖ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أولت الجزائر , منذ استقلالها , اهتماما خاصا لتأسيس قاعدة صناعية عامة متنوعة , كان إنتاجها موجها حصريا إلى السوق المحلية. تباطأ هذا الزخم مع تراجع التصنيع الذي سبقه فقدان القدرة التنافسية , وهي عملية استمرت منذ عام 1986.

بعد أن عانى الاقتصاد من وطأة الصدمة النفطية عام 1986 , تعرض الاقتصاد لبرنامج تعديل هيكل (SAP) تميز , من بين أمور أخرى , بتخفيضات مختلفة لقيمة العملة الوطنية , مصحوبة بزيادات كبيرة لنسب الفوائد , من التضخم المرتفع وأزمة السيولة وإغلاق وحل العديد من المؤسسات العامة مع تسريح الموظفين (تم حل 443 مؤسسة صناعية , بما في ذلك 60 مؤسسة عمومية اقتصادية و 383 مؤسسة عمومية محلية). لسوء الحظ , لا يتم تعويض تراجع هذا التصنيع في القطاع العام عن طريق تصنيع القطاع الخاص على الرغم من الديناميكية المنسوبة إلى هذا الأخير.

تحرير الاقتصاد الوطني الذي بدأ في أوائل التسعينات, وضع الشركة الوطنية في مواقف تنافسية لم تكن مستعدة له. رغم انها ضيقت حصصا كبيرة في السوق المحلية, الصناعة الوطنية تملك بنية تحتية متينة لكنها تحتاج لإعادة النظر في اطار العولمة, مما يشكل فرصة لإعادة -تصنيع البلاد. وهذا امر في غاية الاهمية.

اليوم , يجب أن ندرك بشكل جماعي أهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية لبلدنا. لا تقتصر الصناعة على عدد قليل من القطاعات الرئيسية مثل السيارات , بل تتمثل في ملايين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تحول موارد البلاد وإمداداتها الخارجية لخلق قيمة إضافية للمستهلك الجزائري و الدولي

كل الأشياء و الأغراض اليومية التي تستوردها الجزائر, هي في الأصل مواد أولية, تكنولوجيا, معرفة وتسويق. كل شيء من حولنا هو مناسبة لمغامرة صناعية توفر العمالة والثروة للبلاد.

يؤدي وضع اقتصاد المعاش إلى تشويه الأسعار والأجور بشكل غير مواتٍ لتنوع الاقتصاد ؛ إنه يوجه الاستثمارات والمهارات فقط نحو استغلال المعاش وبالتالي يؤدي إلى انقباض جميع القطاعات الأخرى. والأولى منها هما القطاع الزراعي والصناعي.

بعيدًا عن كونه مرضًا عضالًا , فإن المرض الهولندي قابل للشفاء وقد تمكنت العديد من البلدان من الخروج من حالة البحث عن المعاش للانتقال نحو اقتصاد صحي ومتنوع. المثال الأول هو هولندا نفسها , ومؤخرًا ماليزيا , التي كانت منذ بضع سنوات معظم عائداته من النفط.

إن التصنيع في الجزائر ضرورة وسيكون هو محرك الازدهار لبلدنا في التوظيف والقيمة المضافة . يجب علينا تمامًا مسح آثار المعاش الحالي على أفضل وجه ممكن , والذي هو بالفعل في حالة تدهور. ويكون هذا من خلال إنشاء صندوق ثروة سيادي , يعطي ضمانًا ومصداقية مالية طويلة الأجل للجزائر للممولين الدوليين.

الاقتراحات :

❖ تحرير الحصول على العقار الصناعي و تشجيع تشكيل تجمعات لشركات نفس القطاع.

❖ تطوير العلاقة بين الشركة والبنك والدولة لبدء الصناعات المتكاملة الفعالة , مما يسمح بالمخاطرة العقلانية.

دمقرطة غرف التجارة والصناعة مع زيادة مساهمة الشركات.

❖ إنشاء مناطق صناعية في المناطق الداخلية و ربط الموانئ بالطرق والسكك الحديدية.

❖ تطوير صناعة خفيفة ذات كثافة عمالية عالية.

❖ تطوير الصناعات التحويلية للمواد الخام لشركائنا في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل, ولاسيما القطن والخشب.

❖ إدخال نظام ضريبي تمييز إيجابي لصالح أنشطة الإنتاج.

- ❖ تشجيع ظهور صناعة الأغذية الزراعية من خلال الترويج للمنتجات الزراعية المحلية.
- ❖ إنشاء محيط لحماية صناعاتنا الناشئة من خلال الحواجز شبه المالية والبيئية
- ❖ تشجيع القطاع الانتقال البيئي، ولا سيما شركات التحديث الحراري.
- ❖ تطوير منتجات قابلة للتصدير في إفريقيا ودول البحر الأبيض المتوسط ، ولا سيما الأدوات الآلية والمواد الزراعية ، بالشراكة مع البلدان الزراعية في إفريقيا.
- ❖ إنشاء قطاع صناعي خاص لتشغيل وإدارة المياه من أجل إنتاج 30 مليار متر مكعب من المياه في غضون 2050.
- ❖ إنشاء قطاع خاص بإنتاج الطاقة.
- ❖ خلق الجسور بين الجامعات والشركات الصناعية لتطوير البحث.
- ❖ إنشاء صندوق ثروة سيادية (حيث لا يمكن للدولة بأي حال من الأحوال أن تستخدمه لتغطية النفقات الجارية) وإجراء سياسة استثمار في رؤوس أموال شركات دولية كبيرة من أجل الاستفادة من استثماراتهم وخبرتهم وتموقعهم خارج اوطانهم

الرقمنة والانترنت

الأهداف:

❖ تحسين سرعة تدفق الإنترنت في المناطق الحضرية والريفية ذات الكثافة السكانية العالية.

❖ تعميم رقمنة الخدمات الحكومية والبريدية.

❖ تحقيق هدف التغطية الشاملة لأجهزة الكمبيوتر على مستوى الأسر.

❖ تدريب السكان على التكنولوجيا الرقمية من خلال مؤسسات التعليم والتدريب.

❖ تطوير الدفع عبر الهاتف المحمول والإنترنت.

❖ تحسين مستوى الوصول إلى المعلومات للسكان والشركات والإدارة.

منذ مجيء الإنترنت , تغيرت معالجة المعلومات وإدارتها وتخزينها بشكل كبير. وكان صداها كبير في الدول المتقدمة والناشئة, حيث تأثرت الشركات وتبعتها الإدارة. ولقد مكنت الرقمنة البلدان النامية من الإسراع في تنميتها بفضل التدفق السريع للمعلومات , وتحسن التدفقات المادية وكذا الشفافية. لا يمكن للجزائر أن تبقى على هامش هذه الثورة.

تعتبر الرقمنة أداة قوية لتحسين مستوى المعلومات في الاقتصاد , وهي فجوة تعاني منها الشركات والمواطنون في بلدنا. ستساعد الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية في تنظيم السوق الوطنية وتحسين تخصيص مواردنا. كما أنه أداة في مكافحة الفساد وتبديد الأموال العامة من خلال الشفافية التي توفرها .

يجب أن تسمح خطة العمل لعام 2025 لبلدنا بتحقيق تغطية إنترنت عريضة النطاق ومقبولة في جميع أنحاء المناطق المسكونة. يجب أيضًا أن نكون قد أكملنا رقمنة الإدارة والدولة والجماعات المحلية. عندها سيتمكن المواطن من الوصول إلى جميع الخدمات دون بيروقراطية .

على الجبهة الأمنية , سيتعين على الجزائر في نهاية المطاف أن تتمتع بحد أدنى من الاستقلالية في تخزين المعلومات من خلال تطوير مراكز المعلومات الخاصة بها .

اقتراحات:

- ❖ نشر وترقية شبكة الإنترنت في جميع أنحاء المناطق العمرانية خلال 5 سنوات.
- ❖ فتح خدمة التكوين للإجراءات الإدارية الرقمية على مستوى البلديات.
- ❖ تكوين جميع موظفي الخدمة العمومية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الرقمية والإنترنت.
- ❖ تعليم الرقمنة في سن مبكرة.
- ❖ الاستثمار في شراكة مع متعاملي السيارات في صناعة الاتصالات , وخاصة الإنترنت والبنية التحتية الرقمية.
- ❖ وضع خطة للوقاية من الدعاية على الإنترنت ومكافحتها.

النظام المصرفي والنقدي

الأهداف:

- ❖ جمع الادخار المحلي لتشجيع الاستثمار.
 - ❖ نشر الطابع اللامادي على المعاملات الحالية على نطاق واسع من أجل اقتصاد شفاف.
 - ❖ تطوير بنوك ودائع جهوية.
 - ❖ تطوير البنك العمومي و الخاص الملتزم بتطوير الاقتصاد .
 - ❖ إصلاح نظام حوكمة البنك المركزي , ولا سيما استقرار عهدة المحافظين.
 - ❖ وضع سياسة نقدية على أساس تطوير الإنتاج والصادرات.
- هناك عدة عوامل تعيق تطوير النظام المصرفي الوطني , منها ثقل القطاع الغير الرسمي في الاقتصاد , وعدم اكتمال الخدمات المصرفية , وظاهرة الاكتناز والتشريعات المتغيرة بسرعة. يجب معالجة هذه القضايا وحلها بالرافعات السياسية المناسبة.
- يقوم نظام مصرفي فعال بجمع جزء كبير جدًا من المدخرات الوطنية لتمويل الاستثمار الإنتاجي لاصحاب الأعمال والشركات من جهة والأسر من جهة أخرى , ولا سيما من أجل امتلاك العقار. كما أنه يعمل على تعزيز المنافسة من خلال اختيار أفضل المشاريع الاقتصادية بالإضافة إلى دعم الشركات الأكثر قابلية للتطبيق. لذلك فهو لاعب أساسي لتنمية اقتصادنا.

يجب أن تكون الأولوية لتحديث أنظمة الدفع. سيؤدي مسح الطابع المادي على العمليات المصرفية إلى تقليل الإجراءات اليدوية وتكاليف المعاملات والبيروقراطية للوسيط المصرفي بشكل كبير. كما سيسمح بجمع المدخرات بشكل أفضل وجمع معلومات مالية ونقدية أفضل وذلك من أجل إرساء حوكمة نقدية.

سياسة بنك الجزائر يجب أن تدعم جهود الدولة في تنظيم القطاع غير الرسمي ودعم خلق صناعة بديلة تنافسية على المستوى الدولي. وفي هذا السياق , يجب النظر في هدف قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط لتعزيز مناخ الأعمال , وهذا من شأنه تحسين جاذبية بلدنا للاستثمار الأجنبي المباشر والشركات الأجنبية.

اقتراحات:

- ❖ إشراك البرلمان في تعيين محافظ البنك المركزي.
- ❖ إرساء لقاء سنوي لاستماع محافظ البنك المركزي من طرف البرلمان.
- ❖ خلق فروع جهوية لبنك الجزائر و لبنك BADR للمشاركة في النسيج الاقتصادي المحلي.
- ❖ دعم وتطوير انتشار البنك الخارجي الجزائري , ولا سيما للمغربين وفي إفريقيا.
- ❖ وضع خطة إصلاح مصرفي ونقدي مدتها 5 سنوات تشمل جميع الجهات المعنية , ولا سيما نقابات الأعمال والمصدرين والاقتصاديين و " مراكز الفكر ". سيتم النظر في تغيير العملة وقابلية تحويل عملتنا وزيادة مسح الطابع المادي على التدفقات المالية.
- ❖ تطوير مصرفية احترافية من خلال التكوين المناسب لموظفي البنوك العمومية.

- ❖ فتح تدريجي لرأس مال البنوك العمومية إلى القطاع الخاص لتحفيز أنشطتها.
- ❖ تطوير القروض الصغيرة بآليات الدعم النقدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- ❖ تعزيز القروض العقارية لحصول الاسر على أول منزل رئيسي.

التشغيل

الأهداف :

❖ زيادة معتبرة لمعدل التوظيف , ما يفوق 50% من السكان بحلول عام 2050.

❖ دمج تدريجي للقطاع الغير الرسمي.

❖ تحسين مراقبة الباحثين عن العمل.

❖ تحسين فعالية سوق العمل الوطني من خلال الإنترنت.

❖ تحسين الوصول إلى التكوين وتعزيز التكوين المستمر.

❖ تشجيع التنقل والتنقلية المهنية.

❖ تشجيع القطاع الزراعي.

❖ تشجيع الصناعة السياحية.

بغض النظر عن البعد الاقتصادي , فإن العمل هو أحد أسس كرامة الإنسان. تؤدي البطالة إلى اضطراب سريع للمجتمعات . يقع جزء متزايد من السكان في حالة عدم استقرار ويفقد تدريجياً قدرته على الإنتاج وكذا استقلاليته. البطالة هي مصدر كل فقر.

لقد أدى ضعف القطاع الصناعي والإنتاجي , والضغط الديموغرافي , وعدم كفاءة نظام التكوين بشكل عام , والطبيعة المعاشية للنشاط الاقتصادي , إلى ركود عميق في سوق العمل. يقدر

اليوم بـ 12 مليون عامل لسكان يبلغ عددهم 45 مليون نسمة , وسوف يتضاعف بحلول عام 2050 , مما يلزم ان نضاعف عروض العمل في غضون 30 عامًا. وهذا لن يتحقق الا بتصنيع سريع ومتسارع لاقتصادنا.

لا تزال البطالة هي السبب الرئيسي لانعدام الأمن وتحد كبير للسياسة. بعد فترة التوظيف الكامل في السبعينيات , شهدت العقود التالية استمرارًا للبطالة والعمالة الناقصة. ينتج هذا الاستقرار النسبي , جزئيًا , عن التأثير من حيث خلق فرص العمل في ميزانية المعدات الحكومية , والتي تهدف دائمًا إلى تقليل الفوارق القائمة فيما يتعلق بالمرافق الجماعية.

يمكن تفعيل أمور كثيرة لصالح ديناميكيات التوظيف. يمكن إعادة تحويل سوق استيرادي واسع لصالح الإنتاج المحلي. بالإضافة إلى ذلك , يجب إعادة النظر في سياسة القوى العاملة في سياق استثمارات الدولة , ولا سيما في المباني والبنية التحتية.

يجب إعادة تقييم فكرة العمل في مجتمعنا. يجب أن يعيد الجهد البيداغوجي المستمر إدخال قيمة " العمل " في العقلية. أحد مؤشرات تطور أي بلد هو معدل تشغيل السكان ومعدل البطالة. ومن المهم إشراك النقابات والجمعيات في هذا المجال بروح الحوار الاجتماعي المثمر .

وأخيرًا, تجدر الإشارة إلى أن تنظيم سوق العمل ودور التكوين المهني وعلاقته بالحماية الاجتماعية أصبح ضرورة وطنية قد تمكن الجزائر لمواجهة تحديات هذه المخاوف.

الاقتراحات :

❖ إعطاء الأولوية لليد العاملة المحلية في تنفيذ المشاريع العمومية مع تكوين مسبق.

- ❖ رقمنة وكالة التوظيف الوطنية.
- ❖ كيف برامج التكوين المهني مع احتياجات الاقتصاد من خلال إشراك الشركات بشكل أكبر في مراكز التكوين.
- ❖ تقليل مساهمات أصحاب العمل لتعزيز الأعمال والاستثمار والتوظيف.
- ❖ إعطاء الأولوية للاستثمار المنتج , وخلق فرص عمل جديدة من خلال إنعاش الاقتصاد : البناء , والمنسوجات , والزراعة .
- ❖ مراجعة وتكييف التشريعات الخاصة بعلاقات العمل الفردية والجماعية من اجل الاعتراف بحقوق العمال وحرية العمل.
- ❖ تحسين أدوات الرقابة والامثال لتشريعات العمل , وتمثل محاورها الرئيسية في :
 - مفتشية عمل كفاء ومستقل.
 - محكمة عمالية بمشاركة ممثلي العمال وأصحاب العمل.
 - إنشاء هيئات استشارية وطنية , تظم السلطات العمومية, المنظمات النقابية للعمال وأصحاب العمل.
 - إنشاء مرصد وطني للعمل الاجتماعي يمكن أن يساعد في تنسيق العلاقات الاجتماعية وبالتالي تعزيز الكفاءة الاقتصادية.
- ❖ تحسين جودة التكوين المهني بتدريب 50/50 بين التعليم النظري والتطبيقي في الشركات.
- ❖ تشجيع خلق فروع النقابات من خلال شراكة مباشرة مع نقابات أصحاب العمل وإدارة الشركة من اجل حوار اجتماعي مطمئن.

- ❖ إنشاء موقع توظيف وطني مخصص للوكالات الجهوية المختلطة , او في شراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ❖ إنشاء حسابًا شخصيًا للحق في التكوين مع رصيد تراكمي طيلة الحياة المهنية.

الإسكان والمدينة

الأهداف:

- ❖ الحصول على سكن للجميع.
 - ❖ إعادة تأهيل البيئة الحضرية.
 - ❖ إعادة تعريف طريقة تنظيم وإدارة المدن مع حوكمة شراكية.
 - ❖ المشاركة الكاملة وتمكين الجماعات المحلية , لا سيما في برمجة خطط الإسكان.
- السكن هو حاجة أساسية لكل أسرة. غالبًا ما يجبر العجز السكني أفقر الأسر على الابتعاد عن مناطق العمل من أجل العثور على سكن . ومن ثم فإن هذا الوضع يؤدي إلى إبطاء التنقل الاجتماعي على حساب النشاط الاقتصادي. وهذا عائق كبير لتنمية المجتمع.
- تلعب الدولة في الجزائر دورًا رئيسيًا في قطاع الإسكان , وتهدف إلى السلم الاجتماعي. حيث ظهرت فضائات سكنية جديدة حول المدن, وبنائات جماعية تتميز بانتشار كبير.
- اكتسبت مشكلة الإسكان في الجزائر أبعادًا كبيرة بمرور الوقت لأنها تواجه وتيرة عالية من التمدن ونمو سكاني مرتفع للغاية. يشكل هذا النمو الديموغرافي , إلى جانب النزوح الجماعي

من الريف إلى المراكز الحضرية , عقبة رئيسية في وجه الجهود المبذولة من طرف الدولة للتخفيف من التأخير في تنفيذ البرامج وعدم الالتزام بمواعيد التسليم.

اقتراحات:

- ❖ وضع ملف وطني لأصحاب الممتلكات .
- ❖ منع تراكم إعانات الإسكان الاجتماعي أو المدعوم في جميع أنحاء الوطن.
- ❖ اللامركزية في سياسة الإسكان.
- ❖ وضع سياسة توزيع السكنات أكثر عدلا وأكثر فعالية نحو المستفيدين الانفع للاقتصاد والخدمات العمومية.
- ❖ تشجيع بناء الإسكان الخاص من خلال نظام ادخار محفز.
- ❖ تنظيم سوق الأراضي والعقارات , وتشجيع إنشاء مجموعات عقارية تستفيد من أولوية الوصول إلى الأراضي الأساسية والى وسائل تمويل أكثر فائدة.
- ❖ تقليل السكن العش فك العزلة عن القرى (ربط المياه والكهرباء والطرق).
- ❖ تعزيز سبل الحفاظ على الحضيرة العقارية.
- ❖ المحافظة على البيئة المعيشية والبيئة بمشاركة الحركة الجمعوية في الأحياء .
- ❖ وضع معايير معمارية جهوية واحترامها في البناءات الجديدة.

❖ تصميم سياسة المدينة.

❖ تسريع تجديد السكنات والارتقاء بها لاحتزام المعايير الطاقوية .

التنقل والمواصلات

الأهداف :

❖ تشجيع وسائل النقل العام, و على وسائل النقل المستدامة

❖ تحديث وسائل النقل لجعل مناطقنا أكثر ارتباطًا وجاذبية

❖ تطوير صناعة التنقل

ان التنقل يشغل الحياة اليومية لجميع الجزائريين: فهم ينفقون في المتوسط 15% من ميزانيتهم ويقضون أكثر من ساعة ونصف في اليوم في المواصلات . إنه ضروري لجودة حياتنا وإنتاجية الاقتصاد. لقد اتسعت الحضيرة الاقتصادية بشكل اكبر من قدرات شبكات الطرق , كما أن الاختناقات المرورية عند مداخل المدن مكلفة من حيث الطاقة ووقت العمل والبيئة والصحة .

يجب تصور مستقبل التنقل في الجزائر بأولوية مطلقة لتأسيس شبكة نقل عام فعالة ومتعددة الوسائط وكثيفة. يتركز معظم السكان في أقل من 10% من الأراضي , أي حوالي 200 كيلومتر مربع , ويمكن تجهيز هذه المساحة في وقت معقول وبإمكانيات مالية وتكنولوجية في متناولنا.

طموح " الجزائر للتنقل 2050 " هو شبكة سكك حديدية كثيفة وسريعة للسلع والركاب , ومدن
مجهزة بالترام , ورحلات بحرية بين المدن , وحافلات تعمل بالغاز وسيارات أنظف
ومشتركة. الاستعمال

الاقتراحات :

- ❖ إنشاء خطة للنقل المتطور بالسكك الحديدية من خلال زيادة الشبكة إلى 10000 كيلومتر
مكهرب بالكامل بحلول عام 2050.
- ❖ تطوير عرض صناعي لحافلات تعمل بالغاز لانه أقل تلويثاً .
- ❖ تطوير عرض صناعي للترام وتجهيز جميع المدن التي يزيد عدد سكانها عن 500000
نسمة.
- ❖ تطوير الصناعة البحرية لإنتاج مركبات ما بين المدن ومن اجل خدمة مواصلات ساحلية .
- ❖ دعم الغاز البترولي السائل.
- ❖ تطوير الشحن بالسكك الحديدية.
- ❖ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع النقل.

البيئة

الأهداف :

- ❖ تجديد وحماية النظام البيئي.
- ❖ الحفاظ على الأراضي الصالحة للزراعة.
- ❖ تحسين إدارة المياه وخاصة المجاري المائية.
- ❖ تحسين إدارة وتعزيز المتنزهات والحضائر الوطنية.
- ❖ إعادة التشجير الذكي.
- ❖ تقليل النفايات غير القابلة لإعادة التدوير.
- ❖ إحراز تقدم في اقتصاد إعادة التدوير.

إن مستقبل الأمة , ونفسياتها , وصحتها المعنوية والجسدية , يكمن في مستقبل بيئتها. الأمة التي تحترم بيئتها هي أمة تحترم نفسها.

من الواضح أن نموذج التنمية الوطنية المتبع منذ عدة عقود أدى إلى حالة أزمة بيئية خطيرة يجب إيجاد حلول لها.

إن تدهور الثروة البيئية " لا يهدد جزء كبير من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للعقود الثلاثة الماضية فحسب , بل اخطر من ذلك , فهو يحد من احتمالات مكاسب رفاهية للأجيال القادمة ":

ولذلك يجب ربط القدرات على استغلال وتنمية الموارد المائية والتربة والتنوع البيولوجي بحمايتها ومراعاة قدرتها على التجديد من أجل تجنب حالات لا رجعة فيها.

تتأثر البيئة المعيشية أيضًا بهذا الوضع , يجب إيلاء كل الاهتمام لنظافة المدن والتجمعات والضواحي والقرى والغابات والشواطئ والأنهار , إلخ.

يجب أن ننظم حملات توعية عامة , ونثقف الأطفال منذ سن مبكرة على حب الطبيعة واحترامها والحفاظ عليها من خلال البرامج المدرسية وبرامج السلطات المحلية (الولايات الدوائر البلديات ...). يجب على الدولة أن تقود الحملة من أجل البيئة من خلال وسائل متعددة (وسائل الإعلام , المدارس , الجمعيات , إلخ).

يجب على الدولة أيضًا أن تسن قوانين صارمة لتعزيز حماية البيئة وصونها من قبل الجميع.

الاقتراحات :

- ❖ سن قانون تأمين الأراضي الصالحة للزراعة الاستراتيجية.
- ❖ إدخال أنشطة حماية البيئة في المناهج المدرسية.
- ❖ إنشاء نظام ضريبي بيئي لتشجيع الاتجاه نحو الحياض الكربوني في ميادين البناء والإنتاج
- ❖ تجهيز المدن الكبرى عاجلا بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي بتمويل و تسيير مشترك عام-خاص.
- ❖ سن قانون " المساحات الخضراء " لتشجيع البلديات على احترام نسبة من الحدائق والمساحات الخضراء في المناطق الحضرية.

- ❖ إنشاء وكالات إدارة النفايات على المستوى المحلي و التي تعود بارباح يمكن استخدامها في إعادة تدوير الورق والزجاج والبلاستيك وكذلك استعادة النفايات القابلة للتحويل إلى سماد .
- ❖ البحث عن المستوى الإقليمي الأنسب لإدارة المتنزهات الوطنية وتعزيزها.
- ❖ إحياء دراسة امكانية السد الأخضر.
- ❖ حماية الواحات.
- ❖ إطلاق حوار وطني بشأن استغلال المياه الجوفية الألبية

السياحة

الأهداف:

❖ تحسين الجاذبية السياحية للجزائر.

❖ زيادة عرض الفنادق والترفيه

❖ تحسين معايير الجودة.

❖ تسهيل الوصول إلى التأشيرات السياحية .

مع إمكانات الجزائر الغنية , يجب أن تشكل السياحة في نهاية المطاف أحد البدائل الرئيسية للتنمية خارج المحروقات في البلاد.

يجب أن تكون استراتيجية السياحة طموحة في كل الجوانب, يجب أن تكون مقبولة على المدى الطويل على المستوى البيئي , وناجحة على المستوى الاقتصادي , ومنصفة على المستوى الأخلاقي والاجتماعي للسكان المحليين , وذلك من خلال الترويج لوجهة جزائرية وفقاً للمعايير الدولية ويحترم الهوية الثقافية والبيئية الجزائرية. "السياحة لم تعد خيارا , إنها ضرورة وطنية".

يجب تطوير إجراءات رفع مستوى الوعي بقضية تنمية السياحة من جهة , ومن جهة أخرى , تشجيع الإنتاج السياحي الجيد الذي يسلط الضوء على نقاط القوة في كل منطقة من مناطقنا .

الاقتراحات :

❖ زيادة حصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (تصل إلى 4-5%).

- ❖ إنشاء و / أو إعادة هيكلة أقطاب سياحية مع إعطاء الأولوية للمتعاملين الصغار من القطاع الخاص.
- ❖ ترويج المنتجات المحلية ذات جودة .
- ❖ القيام بحملات إعلانية مستهدفة دوليًا وعلى الإنترنت.
- ❖ تنفيذ استراتيجية تمويل تهدف إلى دعم المتعاملين والمقاولين والمستثمرين.
- ❖ تحسين العرض السياحي من حيث الإقامة والمطاعم والأنشطة الترفيهية والأنشطة التي تقوم بها وكالات السياحة والسفر والمكاتب السياحية المحلية.
- ❖ تحسين المهارات الإدارية و تحسين مستوى تكوين متعاملي السياحة.
- ❖ إنشاء وكالات سياحية على مستوى مناطق ذات أهمية.
- ❖ إنشاء و / أو تعزيز مراكز التكوين للعاملين في القطاع.
- ❖ تطهير وضعية العقار السياحي على مستوى ZET وكذا الارضيات المخصصة للتوسع السياحي، فضلاً عن إنشاء البنى التحتية لإمكانية الوصول خارج ZETs
- ❖ دعم المتعاملين ذوي القيود الموسمية.

الفصل 4

السياسة الخارجية

1. السياسة الخارجية العامة .
2. الاتحاد المغربي
3. الاتحاد الأفريقي
4. ال CED E AO
5. الاتحاد الأوروبي
6. جامعة الدول العربية

السياسة الخارجية

الأهداف:

❖ التأكيد على دور الجزائر كقطب للاستقرار في العالم العربي والأفريقي.

هناك عالم جديد في طور الظهور، قدرتنا كأمة على فهمه وتوفير وسائل البقاء فيه، هو امر في غاية الاهمية

حجم التغييرات التي ستحدث في المستقبل القريب ستكون لها عواقب على حياة الرجال والأمم , يصعب تصديقها. الصراعات المزمنة والمدمرة الناجمة عنها والتي ستمتد على مدى بضعة عقود لن تكون بالتهديدات السهلة. يؤثر التطور الحالي على جذور العالم المعاصر وسيكتب مصير جديد في تاريخ الرجال.

يجب أن نفهم الأزمة التي يعاني فيها الاقتصاد العالمي تتجاوز فشل مالي أو ديون سيادية لا يمكن تسديدها أو بطالة متوطنة أو حتى تراجع التصنيع. كل هذا في الواقع ليس سوى التعبير النهائي عن المد الحضاري في الدول الغربية. أثبتت الحروب والتوترات في أجزاء مختلفة من الارض أنها ليست سوى محاولة لعلاج الانحدار المستمر لنظام مادي في نهايته.

نحن ندخل عصرًا تتضاءل فيه تدريجيًا الموارد الحيوية لنمو لامحدود وأصبحت البشرية تدرك , وإن كان ذلك ببطء شديد , عدم جدوى نموذج التنمية الحالي.

يجب أن نفهم أن كل الحضارات الحالية تقوم على استغلال الطبيعة ولا يمكنها بأي حال من الأحوال البقاء عليها في حالة استنفادها. لقد بنت الحضارة الغربية نموذجًا للحياة ليس فقط

بشكل دائم بعيدًا عن متناول 90% من البشرية ولكنه سيصبح قريبًا مستحيلًا حتى بالنسبة لأغنى الدول. ومن الطرافة ان المادية كأسلوب حياة وفلسفة وأيديولوجية قوة , هي ليست تحت ضربات أي خصم ماعدا استنفاد .. المادة.

الماساة هي أنه عندما لا تسمح السلطة السياسية بضمان هذا النمط من الحياة , فإن القوة العسكرية هي التي تتولى زمام الأمور لأطول فترة ممكنة , بمعنى في وقت لاحق جدا .

يجب أن تنتبه الجزائر إلى التحولات الكبرى التي يمر بها العالم وأن تعمل في هذا الإطار الجديد. يجب أن تشارك بنشاط في بناء وحدة جماعية مغاربية منسجمة مستدامة وأخوية , من خلال تفضيل بنائها الديمقراطي في إطار الحوار والتعاون بين شعوبها.

يجب على الجزائر أن تعمل على إصلاح جامعة الدول العربية لتصبح مؤسسة قادرة على القيام بأعمالها التنموية والتضامن العربي. وعليها أن تبذل جهودها لتعزيز التضامن مع الشعوب العربية في نضالها من أجل تحريرها.

اقتراحات :

- ❖ المشاركة في نشوء هياكل ديمقراطية أفريقية وتعزيز الحلول الدبلوماسية.
- ❖ تقديم المساهمة الفعالة في تطوير نظام اقتصادي وثقافي واجتماعي من اجل إنشاء مجلس التنمية لصالح شعوب حوض البحر المتوسط . من هذا المنظور , فإن بناء المغرب الكبير ضرورة حتمية , وسيكون محورها الاستراتيجي هو التعاون المثمر مع دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي , على أساس علاقات متوازنة تقوم على التنمية والازدهار المشترك.
- ❖ إعادة النظر في دور تمثيلتنا الدبلوماسية. يجب أن يركز هؤلاء بشكل أكبر على الدفاع عن مصالح الجزائريين في الخارج وأن يصبحوا مشاركين بشكل أفضل في المجالات

الاقتصادية والثقافية والعلمية من أجل إفادة بلدنا من التقدم المحرز في أماكن أخرى ،
ولكن أيضًا التعريف. بالجوانب المتعددة لبلادنا في الخارج.

❖ تأكيد من جديد على دعم الجزائر لنضال الشعب الفلسطيني، و إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة .

اتحاد المغرب العربي

الأهداف :

❖ إصلاح الاتحاد المغارب العربي.

❖ التقدم في العلاقات الجزائرية المغربية .

❖ المضي قدما معا على حل النزاع الليبي.

❖ تعزيز التعاون الاقتصادي.

لقد كان المغرب العربي عبر التاريخ الإمبراطوريات المرموقة التي ميزت تاريخ البشرية، إلا أنه نادراً ما عرف توحيداً أو اتحاداً لشعوب المنطقة. تارة جزءاً لا يتجزأ وديناميكية إمبراطوريات عالمية و تارة مستقلة ولكن منقسمة. أبدا لم يكن طموح شعوب ودول المغرب العربي مثلما نجده اليوم لما يمثله من أهمية حيوية وفي متناول الجميع.

بعد 31 عاما من مؤتمر طنجة الذي انعقد سنة 1958 , المرة الأولى التي عبرنا فيها عن حلم اتحاد مغاربي , وقعت الجزائر على اتفاقية مراكش مع المغرب وموريتانيا وليبيا وتونس. تناولت

المواد الأولى "الأخوة" و "التقدم" و "السلام" و "حرية الحركة" وطرحت التحديات الرئيسية التي يجب مواجهتها: سياسية واقتصادية وثقافية. اليوم , في سياق جيوسياسي دولي مهيكّل, سرعان ما تلاشت الفكرة المثالية للوحدة المغاربية لمنطق المصلحة الوطنية.

جيل جديد يطمح إلى تحقيق هذا الاتحاد لصالح 100 مليون شمال أفريقي اليوم و 150 مليون في غضون 2050. يجب علينا بذل جهود ملموسة على أساس البحث عن المصلحة المشتركة والحل الدائم لمشاكلنا . إن الأخوة الطبيعية والتعاون الضروري بين الشعوب المغاربية شرط لازدهار بلادنا. غياب المغرب العربي سيكون لها تكلفة مدمرة على مستقبلنا.

الاقتراحات :

دعم جهودنا في حل نزاع الصحراء الغربية لتأكيد سيادة الشعب الصحراوي.

❖ تنظيم مؤتمر مغاربي لتسوية النزاع الليبي, من خلال توحيد جهودنا على المستوى الدولي بشأن هذه المسألة.

❖ اطلاق تشاورات حول إنشاء منطقة تجارة حرة فعالة ومتناسقة مع المصالح الوطنية ونحو الأجانب.

❖ بناء خطة ربط البنية التحتية للسير , ولا سيما الطريق السريع شرق-غرب.

❖ إطلاق نقاش حول الإدارة المشتركة للمياه الجوفية الأبية.

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)

الأهداف :

❖ تهدئة والقضاء على جميع الصراعات المسلحة في أفريقيا دبلوماسيا.

❖ تحسين التعاون في مجال الأمن مع بلدان الساحل وكل من الاتحاد الأفريقي.

❖ تحفيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ومجموعة CEDEAO.

الجزائر مثل كل دول شمال إفريقيا يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال والصحراء من الجنوب. هذه الجغرافيا تجعل بلادنا معزولة نسبيًا عن شركائها الدبلوماسيين والتجارين. اليوم ، نصف تجارتنا تتم مع الدول الأوروبية على الرغم من الحاجز البحري بفضل التجارة البحرية.

من الغريب أن تبادلاتنا مع جيراننا الحدوديين الجنوبيين وخاصة بلدان CEDEAO هي ضئيلة في حين أنهم كانوا شركاء تجاريين مميزين لنا لعدة قرون. لم تعد الصحراء تمثل عقبة في هذه العلاقة بل يجب أن تصبح ميزة ومجالاً للتبادل والتعاون لبناء الاستقرار والازدهار المشترك .

ان دول الساحل في حالة عدم استقرار مزمن والذي يتفاقم بسبب التوترات الدولية. واستقرارنا يعتمد جزئياً على هذه المنطقة التي يجب ألا تتحول إلى مكان ينعدم فيه القانون.

اقتراحات

❖ التعاون مع CEDEAO في حل توترات منطقة الساحل دبلوماسيا .

❖ محاربة عدم الاستقرار الناجم عن التدخل الخارجي.

❖ إبرام اتفاقية شراكة اقتصادية وتجارية مع منطقة CED E AO.

❖ تعزيز آليات التعاون الاستخباراتي الأمني بين بلداننا.

الاتحاد الأوروبي

الأهداف :

❖ تشغيل ديناميكية نقل التكنولوجيا والخبرات مع شركائنا الأوروبيين.

❖ جذب الشركات الأوروبية للاستثمار محلياً.

❖ جذب الاستثمارات الأوروبية في المجالات الاستراتيجية من أجل تنميتنا.

❖ تعزيز التعاون الجامعي بين الجامعات الجزائرية والأوروبية.

أكبر نسبة من الجزائريين المقيمين في الخارج يقيمون ويعيشون في الدول الأوروبية، وخاصة في فرنسا. الروابط الناتجة عن هذا عديدة ، طلابنا في الخارج يتابعون تكوينهم في المدارس والجامعات الأوروبية ، نصف تبادلاتنا التجارية هو مع الدول الأوروبية ، شركات أوروبية أو جزائرية متواجدة على الضفين ، التبادلات الثقافية دائمة ومستمرة، تارة متضاربة ، وتارة مثمرة .

يجب ألا تكون علاقة بلدنا بالاتحاد الأوروبي جزءاً من حتمية وضعية شمال/جنوب مع تصدير المواد الخام إلى أوروبا واستيراد جميع المنتجات الاستهلاكية . هذا الوضع الملائم ظاهرياً لأوروبا مدمر في الواقع لكلا الطرفين لأن الاعتماد المتبادل يفرض علاقات ثابتة ويؤدي أحياناً إلى توترات ، لا سيما فيما يتعلق بتدفقات الهجرة.

يجب على الجزائر الآن أن تخرج نفسها من هذا الركود من خلال تطوير شراكة رابحة مع أوروبا ؛ والتي تنعكس في التحويل التكنولوجي وتحويل الخبرات ، وزيادة الاستثمار الاقتصادي وتعاون متوسطي مزدهر.

الاقتراحات :

- ❖ اعتبار الاتحاد الأوروبي شريكاً استثنائياً يجب أن تكون علاقته طويلة الأمد وذات بُعد استراتيجي.
- ❖ متابعة تطور جاليتنا المقيمة في أوروبا بعناية فائقة والتي يجب أن تصبح عنصراً لتحقيق الاستقرار والازدهار والأمن للشريكين.
- ❖ توزيع طلابنا في الخارج نحو الوجهات الأوروبية حسب احتياجات الاقتصاد الوطني.
- ❖ تنويع وتعزيز الشراكات الجامعية مع الدول الأوروبية من خلال الاستفادة من التدريس الأكاديمي الجزائري في أوروبا.
- ❖ ربط غرف الصناعة والتجارة الأوروبية مع الجزائرية .
- ❖ تنظيم لقاءات بين رجال الأعمال الأوروبيين والجزائريين.
- ❖ تحسين ظروف الاستثمار الاقتصادي بدءاً من خلق محاور متوسطة جذابة.
- ❖ خلق توازن تجاري بطريقة هادفة ومع مفاوضات دائمة مع جيراننا الأوروبيين

جامعة الدول العربية

الأهداف:

- ❖ أن تصبح مركز استقطاب لمختلف القوى العلمية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية العربية.
- ❖ زيادة مستوى الحريات و مستوى مشاركة الشعوب العربية في المشهد السياسي.
- ❖ دعم القضايا العادلة في المنطقة العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.
- ❖ تعزيز التبادل الاقتصادي بين الجزائر والدول العربية.
- ❖ رفض أي محاولة للتدخل الأجنبي في الشؤون العربية.

العالم العربي يعيش في فراغ قيادي رهيب و الذي يجعله في معاناة كثيرة، نظرا للفوضى التي يعيش فيها

هذه . المنطقة بحاجة إلى هيكل ذي مصداقية لقيادتها وتنظيمها ومراقبة أداؤها الجيد وتنظيم وظائف سكانها وتحسين أوضاعها.

على الجزائر رفع مستوى التفاعل العربي والاستمرار في استكشاف أفضل السبل لتحقيق تطلعات عربية حقيقية. 'الجزائر يمكن أن تصبح مركزا اشعاع فكري اكايمي وفني، والمكان الذي تجتمع فيه الطبقة المثقفة والتحدث بحرية.

اقتراحات:

- ❖ تنويع وتعزيز الشراكات الجامعية مع الدول العربية.
- ❖ محاربة الفساد الإداري والمالي والعمل على الدفاع عن مصالح جميع المواطنين بلا استثناء ودون تحيز لأي جهة.
- ❖ تسليط الضوء على النخبة في الجامعات العربية من أجل الاستفادة من معرفتهم وخبرتهم .



جيل جديد, واجب المبادرة

□□□□□□□□, □□□□□□□□□□

Jil Jadid : Le devoir d'agir